

Distr.: General
8 February 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير - 1 نيسان/أبريل 2022

البند 4 من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية **

موجز

في هذا التقرير، المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقراره 22/46، تعرض لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية الاستنتاجات التي توصلت إليها بناءً على التحقيقات التي أجريت ما بين 1 تموز/يوليه 2021 و31 كانون الأول/ديسمبر 2021. ويوثق التقرير الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية والقانون الإنساني في جميع أنحاء البلاد. وتتراوح هذه الانتهاكات من عروس قُتل في حفل زفافها مع شقيقاتها الصغيرات الأربع إلى حصار درعا البلد على أيدي القوات الموالية للحكومة. وتشمل أيضاً استمرار الاحتجاز مع منع الاتصال لعشرات الآلاف من السوريين و/أو اختفائهم وامتناع الحكومة عن إبلاغ أسرهم بمصيرهم. وفي شمال شرق الجمهورية العربية السورية، يوجد ما يقرب من 60 000 فرد، معظمهم من النساء والأطفال، محتجزين في مخيمات في ظروف بائسة؛ وفي شمال الجمهورية العربية السورية، يستولي عناصر الجيش الوطني السوري وهيئة تحرير الشام على أملاك المدنيين النازحين ويشغلونها؛ وفي غفرين، حدثت وفيات وإصابات متعددة جراء تفجير عبوة ناسفة مرتجلة محمولة على مركبة (مركبة مفخخة) في سوق للخضار. وفي جميع أنحاء البلاد، يُمنع السوريون من التحدث بحرية، وهم معرضون لخطر الاحتجاز التعسفي، وتقوم هيئة تحرير الشام تحديداً بتقييد حريات المرأة. وتتفاقم الأزمة في الجمهورية العربية السورية بسبب وجود خمسة جيوش أجنبية، وجماعات مسلحة مختلفة غير حكومية، وكيانات إرهابية بحسب تصنيف الأمم المتحدة. والاقتصاد في حالة انهيار: فنسبة تقدر بـ 90 في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر، والعملة الوطنية فقدت ما يقرب من 80 في المائة من قيمتها في عام 2021. وبلغ عدد السوريين النازحين داخلياً سبعة ملايين وعدد اللاجئين سبعة ملايين.

* أتفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقّمة له.

** تعمّم مرفقات هذا التقرير كما وردت وباللغة التي قُدمت بها فقط.



أولاً - الولاية والمنهجية

- 1- استندت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية⁽¹⁾ أساساً، في إعداد هذا التقرير، عملاً بمنهجيتها المستقرة واهتداءً بالممارسات المتبعة عادةً في لجان التحقيق وفي التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان، إلى 322 مقابلة أجريت حضورياً وعن بعد⁽²⁾. وجمعت وحُلت وتُناق وتُقارر وصور فوتوغرافية ومقاطع فيديو وصور ساتلية من مصادر متعددة⁽³⁾. وأُخذت في الاعتبار في التقرير رسائل وردت من حكومات ومنظمات غير حكومية وكذلك تقارير صادرة عن الأمم المتحدة. وطلبت اللجنة أيضاً، كتابةً وأثناء الاجتماعات، معلومات عن الحوادث والأحداث والتطورات من الحكومة وأطراف النزاع ومن دول أعضاء في الأمم المتحدة⁽⁴⁾. واعتُبر معيار الإثبات مستوفى عندما تكون لدى اللجنة أسباب معقولة تجعلها تعتقد أن الأحداث المعنية وقعت على نحو ما ورد وصفه، وحيثما أمكن، أن الانتهاكات ارتكبتها الطرف المحارب الذي حُددت هويته.
- 2- ولا تزال تحريات اللجنة مقيدة برفض السماح لها بدخول البلد والشواغل المتعلقة بحماية الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات. وفي جميع الحالات، ظلت اللجنة تسترشد بمبدأ "عدم الإضرار".
- 3- وتشكر اللجنة كل من قدم لها معلومات، ولا سيما الضحايا والشهود.

ثانياً - التطورات السياسية والعسكرية والإنسانية

- 4- على الرغم من الجهود المبذولة برعاية الأمم المتحدة لتيسير إجراء حوار دولي بناء لتحقيق السلام، لم يحرز حتى الآن سوى تقدم ضئيل، ولا تزال الدعوات إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد لا تلق آذاناً صاغية⁽⁵⁾. ولا تزال خمس قوات عسكرية أجنبية⁽⁶⁾، فضلاً عن جماعات مسلحة غير حكومية وكيانات إرهابية بحسب تصنيف الأمم المتحدة، ناشطة في الجمهورية العربية السورية⁽⁷⁾.
 - 5- وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير مستويات كبيرة من العنف شاركت فيها جميع أطراف النزاع وزيادة ملحوظة في الغارات الجوية الموالية للحكومة⁽⁸⁾ والقصف في إدلب. وعلى وجه الخصوص، شهد شهراً تموز/يوليه وأب/أغسطس تكثيفاً للقصف جنوب الطريق السريع M4. وفي درعا البلد، أحد أحياء
-
- (1) أعضاء اللجنة هم باولو سيرجيو بينهيرو (الرئيس) وهاني مجلي ولين ويلشمان.
 - (2) نظراً للقيود المفروضة على السفر في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أُجريت غالبية المقابلات عن بعد.
 - (3) توجه حكومة الجمهورية العربية السورية دورياً رسائل متطابقة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن وغيرها فيما يتعلق بالحالات التي تثير القلق. وحللت اللجنة 16 رسالة من هذا القبيل قدمتها الحكومة ما بين 1 تموز/يوليه و31 كانون الأول/ديسمبر 2021.
 - (4) في رسالة مؤرخة 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، التمسّت اللجنة من حكومة الجمهورية العربية السورية معلومات عن مسائل وحوادث (انظر المرفق السادس)، لكنها لم تتلق أي رد. ووجهت اللجنة أيضاً 10 طلبات معلومات إلى أطراف أخرى في النزاع ودول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة، وهي ممتدة للردود والمراسلات التي تلت ذلك.
 - (5) انظر: https://specialenvoysyria.unmissions.org/sites/default/files/2021-10-27_secco_un_special_envoy_for_syria_mr_geir_o_pedersen_briefing_as_delivered.pdf
 - (6) الاتحاد الروسي وإسرائيل وإيران (جمهورية - الإسلامية) وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية. كما توجد على الأرض أو تنشط في المجال الجوي السوري وحدات أصغر لقوات أجنبية أخرى متحالفة مع مختلف الأطراف الوطنية والدولية في النزاع، بما في ذلك في إطار التحالف الدولي ضد داعش.
 - (7) للاطلاع على خريطة للجمهورية العربية السورية، انظر المرفق الأول.
 - (8) للاستزادة عن استخدام مصطلح "الموالي للحكومة" في مثل هذه السياقات، انظر A/HRC/46/54، الفقرة 19، الحاشية 27.

مدينة درعا، حيث احتفظ أفراد المعارضة بدرجة من الحكم الذاتي منذ فرض اتفاقات "المصالحة" في تموز/يوليه 2018⁽⁹⁾، أدت الاشتباكات الكثيفة والحصار الحكومي الذي استمر 75 يوماً إلى النزوح المؤقت لما يزيد على 38 000 شخص⁽¹⁰⁾. وانتهت الأعمال العدائية ببلوغ اتفاق بين القوات الحكومية وأفراد المعارضة، تم توقيعه في 9 أيلول/سبتمبر، على الرغم من استمرار انعدام الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، استهدفت الغارات الجوية الموالية للحكومة مناطق عملية درع الفرات (انظر المرفق الثاني) في الشمال. وشهدت المناطق الشمالية أيضاً تبادلاً متقطعاً للقصف على طول خطوط المواجهة بين قوات سوريا الديمقراطية والجيش الوطني السوري، وكذلك من القوات التركية، وزيادة في غارات الطائرات المسيّرة التركية⁽¹¹⁾. كما شن الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية غارات في الشمال استهدفت أفراداً من تنظيمي القاعدة وداعش⁽¹²⁾. وشنّت إسرائيل من جانبها أيضاً غارات جوية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك مرتين على ميناء اللاذقية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، اتهمت حكومة الجمهورية العربية السورية إسرائيل بقتل مسؤول سوري رفيع المستوى ببنيران القناصة في محافظة القنيطرة⁽¹³⁾.

6- وتواترت الهجمات الفناكة المنسوبة إلى جهات غير مؤكدة الهوية باستخدام أجهزة متفجرة مرتجلة، ما تسبب في وقوع إصابات في صفوف المدنيين.

7- وبعد المفاوضات التي أجراها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا واستغرقت ما يقرب من تسعة أشهر، عُقدت الدورة السادسة لهيئة الصياغة المصغرة التابعة للجنة الدستورية في الفترة من 18 إلى 22 تشرين الأول/أكتوبر في جنيف⁽¹⁴⁾. غير أن الرئيسين المشاركين اللذين يمثلان حكومة الجمهورية العربية السورية والمعارضة لم يتفقا على الخطوات التالية⁽¹⁵⁾.

8- وعلى الصعيد الإقليمي، بذلت بعض الدول الأعضاء جهوداً للتعامل مجدداً مع حكومة الجمهورية العربية السورية وإعادة العلاقات الدبلوماسية والأمنية والاقتصادية. غير أن معظمها ما زال يدعو إلى إيجاد حل سياسي للنزاع يكفل، في جملة أمور، عودة أمنة للاجئين. وبالنسبة لبعض البلدان، تظل هذه المسائل شروطاً مسبقة لعودة الجمهورية العربية السورية إلى جامعة الدول العربية.

9- وواصل الاقتصاد السوري دوامته نحو الأسفل. ويعيش نحو 90 في المائة من السكان الآن تحت خط الفقر⁽¹⁶⁾. وفي عام 2021، فقدت الليرة السورية ما يقرب من 80 في المائة من قيمتها، وفقدت

(9) A/HRC/42/51، الفقرة 68.

(10) انظر: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/210823_OCHA%20Syria_Dar%27a.%20Flash%20Update-3_FINAL.pdf

(11) انظر: https://specialenvoysyria.unmissions.org/sites/default/files/2021-09-28_secco_un_special_envoy_for_syria_mr_geir_o_pedersen_briefing_as_delivered.pdf

(12) انظر الفقرتين 63-64 أدناه؛ <https://www.gov.uk/government/publications/british-forces-air-strikes-in-iraq-monthly-list/raf-air-strikes-in-iraq-and-syria-january-to-december-2021>

و- <https://www.defense.gov/News/Transcripts/Transcript/Article/2863617/pentagon-press-secretary-john-f-kirby-holds-an-on-camera-press-briefing/> و https://tass.ru/politika/13272779?utm_source=yxnews&utm_medium=desktop (باللغة الروسية).

(13) انظر S/2021/814.

(14) انظر أيضاً A/HRC/48/70، الفقرة 14.

(15) انظر: <https://news.un.org/en/story/2021/10/1103822>.

(16) انظر: <https://gho.unocha.org/syrian-arab-republic>.

الليرة التركية - المستخدمة في بعض المناطق الشمالية - 40 في المائة من قيمتها. وارتفعت أسعار المواد الغذائية بأكثر من 200 في المائة.

10- وأعرب المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان عن قلقه المتزايد إزاء الأثر الإنساني للجزاءات ولاحظ في 8 كانون الأول/ديسمبر 2021 أن الطابع المعقد لنظم الجزاءات، مقروناً بالإنفاذ خارج الحدود الإقليمية والعقوبات المشددة، أدى إلى فرط الامتثال على نطاق واسع⁽¹⁷⁾. ويترتب على ذلك تحفظ المصارف على معالجة المعاملات الإنسانية ورفض شركات النقل التعامل مع الشحنات الإنسانية. وأوصت وزارة الخزانة في الولايات المتحدة، في استعراض عملها، بمعايرة الجزاءات لتخفيف الآثار الإنسانية غير المقصودة على السكان غير المستهدفين.

11- وزادت الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلد بأكثر من الربع منذ عام 2020، وبلغت أعلى مستوياتها منذ بدء النزاع في الجمهورية العربية السورية. ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يحتاج 14 مليون شخص، من بينهم 6,1 ملايين طفل، إلى المساعدة⁽¹⁸⁾، في حين أن ما يقرب من 7 ملايين شخص هم نازحون داخلياً، بمن فيهم 3,1 ملايين طفل⁽¹⁹⁾. ويقدر برنامج الأغذية العالمي أن 12,4 مليون سوري يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وهو ما يمثل زيادة قدرها 4,5 ملايين شخص في العام الماضي وحده⁽²⁰⁾.

12- وواجه سكان شمال وشرق البلاد أزمة مياه حادة بسبب مجموعة من العوامل المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك انخفاض منسوب المياه في نهر الفرات، وانخفاض قياسي في تساقط الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة عن متوسطها⁽²¹⁾. ومما زاد من شح المياه الدمار والأضرار الواسعة النطاق التي لحقت بمرافق المياه، والتي كانت متعمدة في بعض الأحيان، على مدار النزاع الذي دام 11 عاماً، بما في ذلك في محطة علوك للمياه، في الشمال الشرقي⁽²²⁾، ومؤخراً في إدلب في أوائل كانون الثاني/يناير 2022⁽²³⁾. وتشير التقديرات إلى أن مياه الشرب في البلد اليوم أقل بنسبة تصل إلى 40 في المائة مما كانت عليه قبل عقد من الزمن⁽²⁴⁾.

13- كما أثر التدهور الاقتصادي في البلد سلباً على حقوق الطفل، بما في ذلك الحق في التعليم وفي التحرر من زواج الأطفال وعمل الأطفال. ويُضطر الآباء إلى إخراج أطفالهم من المدرسة، من أجل ترويح بناتهم وإرسال أبنائهم إلى العمل.

(17) انظر: <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27931&LangID=E>

(18) انظر: <https://reliefweb.int/country/syr#key-figures>

(19) انظر: <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/humanitarian-action-children-2022-syrian-arab-republic>

(20) انظر: <https://www.wfp.org/countries/syrian-arab-republic>

(21) انظر: <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/water-crisis-northern-and-northeast-syria-immediate-response-and-funding>

(22) انظر A/HRC/43/57، الفقرة 50.

(23) انظر: <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/1-million-people-risk-due-severe-interruptions-alouk-water-station-enar> و <https://news.un.org/en/story/2022/01/1109112>. انظر الخريطة في المرفق الثالث.

(24) انظر: <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syria-water-crisis-40-less-drinking-water-after-10-years-war>

14- واستمرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بلا هوادة في الفترة المشمولة بالتقرير. ومر البلد بموجة رابعة في ظروف اتسمت بمعدلات تطعيم متدنية للغاية (شمل التطعيم الكامل 3,2 في المائة من السكان بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2021)⁽²⁵⁾ ومرافق محدودة للرعاية المركزة.

15- وأجاز قرار مجلس الأمن 2585(2021)، الذي مُد في 11 كانون الثاني/يناير 2022 دون تصويت، استمرار المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود في شمال غرب الجمهورية العربية السورية، على أن يقتصر ذلك على معبر باب الهوى. ومع ذلك، أعيق إيصال المعونة الحيوية بسبب عدم كفاية التمويل، واستمرار إغلاق المعابر الحدودية الإضافية، والعوائق التي تعترض عمليات عبور الخطوط في الشمال الغربي⁽²⁶⁾، بما في ذلك الهجمات على طريق مرور المعونة في الأراضي التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام.

16- وأحرز، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقدم ملحوظ على صعيد المساءلة. ففي ألمانيا، أصدرت المحكمة الإقليمية العليا في كولننتس حكماً تاريخياً في 13 كانون الثاني/يناير 2022 خلصت فيه إلى إدانة المدير السابق للفرع 251 من جهاز المخابرات السورية بارتكاب جرائم ضد الإنسانية هي جرائم القتل العمد والتعذيب وسلب الحرية والاعتصاب والاعتداء الجنسي⁽²⁷⁾. وأدانت محكمة في هولندا مقاتلاً سابقاً في جبهة النصرة بتهمة قتل جندي سوري في عام 2012، وحكمت عليه بالسجن مدة 20 عاماً⁽²⁸⁾. وفي غضون ذلك، اتهم مدع عام ألماني طبيباً سورياً بارتكاب جرائم ضد الإنسانية تشمل التعذيب والقتل في مرافق طبية ومرافق احتجاز في دمشق وحمص⁽²⁹⁾. وفي تطور إيجابي في مجال مساءلة الشركات، ألغت محكمة النقض في فرنسا حكماً استئنافياً صدر عام 2019، ما سمح بتوجيه قرار اتهام ضد شركة لافارج الفرنسية متعددة الجنسيات بتهمة الاضرار في جرائم ضد الإنسانية لقاء مبالغ يُزعم أنها دُفعت لداعش⁽³⁰⁾.

17- ولكن في قرار منفصل، ألغت المحكمة نفسها قرار الاتهام الصادر بحق عضو سوري في جماعة جيش الإسلام المسلحة أوقف في فرنسا واتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية فيما يتعلق باختفاء "مخطوف في دوما الأربعة" في عام 2013. وقد اعتبرت محكمة النقض أن الجرائم ضد الإنسانية لا ترد في قوانين الجمهورية العربية السورية، في حين أن القانون الفرنسي يشترط التجريم المزدوج لغير المواطنين في قضايا الولاية القضائية العالمية⁽³¹⁾.

(25) انظر: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/who_syria_emergency_appeal_2022.pdf.

(26) S/2021/1029، الفقرات 5 و49-53.

(27) انظر: <https://olgko.justiz.rlp.de/de/startseite/detail/news/News/detail/lebenslange-haft-ua-wegen-verbrechens-gegen-die-menschlichkeit-und-wegen-mordes-urteil-gegen-ein/> (باللغة الألمانية). للاستزادة عن الفرع 251، انظر، مثلاً، A/HRC/31/CRP.1، الفقرة 56.

(28) انظر: <https://deeplink.rechtspraak.nl/uitspraak?id=ECLI:NL:RBDHA:2021:7533> (باللغة الهولندية).

(29) انظر: <https://www.generalbundesanwalt.de/SharedDocs/Pressemitteilungen/DE/2021/Pressemitteilung-vom-28-07-2021.html> (باللغة الألمانية). أُلقي القبض على المشتبه به في حزيران/يونيه 2020 واتهم رسمياً في قرار اتهام علني في تموز/يوليه 2021.

(30) انظر: https://www.courdecassation.fr/decision/6137092ff585960512dfe635?search_api_fulltext=lafarge&sort=&items_per_page=&judilibre_chambre=&judilibre_type=&judilibre_matiere=&judilibre_publication=&judilibre_solution=&op=&date_du=&date_au=&previousdecisionpage=0&previousdecisionindex=6&nextdecisionpage=0&nextdecisionindex=8 (بالفرنسية).

(31) انظر: https://www.courdecassation.fr/decision/619de43eb458df69d4022a18?sort=date-desc&items_per_page=20&search_api_fulltext=&expression_exacte=&date_du=&date_au=&judilibre_chambre=&judilibre_type=&judilibre_matiere=&judilibre_publication=&judilibre_solution=&op=Trier (بالفرنسية).

18- ويساور اللجنة القلق إزاء تقارير وردت مؤخراً عن وجود نقصير عام في التحقيقات في جرائم الحرب المحتملة وغيرها من الحوادث المنسوبة إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة والتي ألحقت أضراراً بمدنيين في الجمهورية العربية السورية⁽³²⁾. وساق مبلغون عن مخالفات ادعاءات تشير إلى التستر على غارة جوية في الباغوز في عام 2018 أسفرت عن مقتل عشرات النساء والأطفال ويمكن أن تشكل جريمة حرب، وهو ما حمل وزارة دفاع الولايات المتحدة على النظر في الحادثة⁽³³⁾. وزعمت تقارير لاحقة أن مئات التقارير الأخرى عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين بسبب الغارات الجوية التي شنها التحالف بقيادة الولايات المتحدة في الجمهورية العربية السورية كان مصيرها الإهمال لأن أعضاء الخلايا المسؤولة عن التحقيق في التقارير يفتقرون إلى المهارات الأساسية أو تقدير الحالة العسكرية أو المعلومات الداخلية اللازمة لتقييم هذه الادعاءات تقيماً دقيقاً⁽³⁴⁾. وتلاحظ اللجنة أن تحقيقاتها هي في الأضرار التي لحقت بالمدنيين وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وجرائم الحرب المحتملة أهملها أيضاً دون اتخاذ أي إجراء أعضاء التحالف ودول أعضاء أخرى⁽³⁵⁾.

19- وبذلت جمعيات الضحايا السوريين جهوداً واسعة في الدعوة إلى قيام الدول الأعضاء بتسهيل إنشاء آلية مستقلة ذات ولاية دولية لتنسيق وتوحيد المطالبات المتعلقة بالمفقودين، بمن فيهم الأشخاص الذين تعرضوا للاختفاء القسري، على نحو ما أوصت به اللجنة أيضاً⁽³⁶⁾. واعتمدت الجمعية العامة في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021 القرار 228/76 الذي طلبت فيه إلى الأمين العام إجراء دراسة عن كيفية تعزيز الجهود المبذولة لتوضيح مصير وأماكن وجود المفقودين في الجمهورية العربية السورية، والتعرف على الرفات البشرية، وتقديم الدعم لأسرهم. ومن المقرر أن تقدّم الدراسة إلى الجمعية العامة في النصف الأول من عام 2022.

ثالثاً - المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة

20- في تموز/يوليه، بدأ حصار استمر 10 أسابيع لحي درعا البلد جنوبي مدينة درعا، رافقه هجوم عسكري للقوات الموالية للحكومة أسفر عن مقتل وإصابة مدنيين، وأدى إلى نزوح عشرات الآلاف. وانتهت الأعمال العدائية باتفاق مدعوم من روسيا في 9 أيلول/سبتمبر. وفي الأسابيع التي تلت ذلك، جرت مفاوضات مماثلة في أكثر من اثنتي عشرة بلدة في جميع أنحاء المناطق الغربية من محافظة درعا. وأشارت التقارير إلى أن القوات الحكومية أبرمت "اتفاقات مصالحة" مع أكثر من 12 000 شخص وجمعت 1 700 قطعة سلاح.

21- وأصيبت حافلة بعبوتين ناسفتين مرتجلتين فجرهما مجهولون خلال ساعة الذروة الصباحية في دمشق في 20 تشرين الأول/أكتوبر⁽³⁷⁾. وكانت الحافلة تقل أساساً عمالاً في مؤسسة الإنشاءات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع. وقُتل 14 راكباً منهم امرأتان.

(32) انظر: <https://www.nytimes.com/2021/11/13/us/us-airstrikes-civilian-deaths.html>.

(33) انظر: <https://www.defense.gov/News/Transcripts/Transcript/Article/2856143/pentagon-press-secretary-john-f-kirby-and-dr-mara-karlin-performing-the-duties/> و <https://edition.cnn.com/2021/11/29/politics/pentagon-syria-airstrike-review/index.html>.

(34) انظر: <https://www.nytimes.com/2021/11/13/us-us-airstrikes-civilian-deaths.html>. انظر أيضاً: <https://www.defense.gov/News/Transcripts/Transcript/Article/2888515/pentagon-press-secretary-john-f-kirby-holds-a-press-briefing/>.

(35) A/HRC/46/54، الفقرة 77.

(36) A/HRC/46/55، الفقرة 113.

(37) انظر S/2021/889.

22- واستمرت القوات الحكومية في احتجاز الأشخاص تعسفاً، وفي تعذيب وإساءة معاملة المحتجزين، حتى الموت في بعض الحالات. وواجه السوريون الذين فروا من الحرب إلى مناطق أخرى عقبات إدارية متزايدة في التصرف بأموالهم والاستفادة منها، بما في ذلك الأراضي الزراعية.

ألف- حصار درعا البلد وانعدام الأمن في المناطق المحيطة

23- في 24 حزيران/يونيه، طوقت القوات الموالية للحكومة درعا البلد بعد أن رفضت جماعات المعارضة المحلية الاستجابة لمطالب الحكومة، وهي تسليم أسلحتها⁽³⁸⁾، وبالنسبة لبعضها الاستسلام أو مغادرة المنطقة. وظلت نقطة دخول واحدة مفتوحة، وإن كان بشكل منقطع فقط وبقيد شديدة. واضطر الأهالي إلى دفع رشى للعبور. ومُنِع دخول المساعدات الإنسانية طوال فترة الحصار، إلا في مرة واحدة فقط، في منتصف تموز/يوليه. وأفاد الأهالي بأن إمدادات المياه والغذاء والدواء كانت محدودة للغاية، وأن الكهرباء كانت مقطوعة. وتعطلت فرص الحصول على الرعاية الصحية أكثر عندما خرج المرفق الطبي المحلي الوحيد، وهو عيادة مؤقتة تخدم ما يقدر بنحو 50 000 شخص، عن الخدمة بسبب القصف في 27 تموز/يوليه.

24- وفي نهاية تموز/يوليه، وبعد فشل المفاوضات للتوصل إلى اتفاق مع الفصائل المحلية، بدأت القوات الموالية للحكومة بقصف المنطقة، وشنّت هجوماً برياً، ما تسبب في وقوع خسائر في صفوف المدنيين وإلحاق أضرار مادية بالمناطق السكنية، بما في ذلك المساجد والمدارس والعيادة المذكورة أعلاه.

25- وفي 29 تموز/يوليه، هاجم مجهولون مناطق مجاورة لدرعا البلد، بما في ذلك مستشفى درعا الوطني، الذي أُصيب بقذيفة هاون واحدة على الأقل، وخرج عن الخدمة جزئياً. كما قُتل طفل وهو في طريقه لشراء الخبز.

26- وفي 29 تموز/يوليه أيضاً، أصابت هجمات شنتها القوات الموالية للحكومة مناطق سكنية في البادية وجاسم، غرب درعا. وبعد الظهر، أصابت قذائف المدفعية منزلاً في حي الأوسط في البادية، ما أسفر عن مقتل ثلاثة أطفال وإصابة امرأة وطفلين آخرين. كما أصاب القصف منزلاً في حي العربي، ما أسفر عن مقتل امرأة وابنها البالغ من العمر 22 عاماً؛ وأصيب شقيقاه، وأحدهما طفل، بجروح. وفي جاسم، أفادت التقارير بأن القصف أسفر عن مقتل رجل وإلحاق أضرار بأماكن مدنية، بما في ذلك مصنع. ويشير تحليل الأنقاض ولقطات الفيديو وروايات الشهود إلى استخدام سلاح مضاد للطائرات في إطلاق نار مباشر في الحادثة الأخيرة، في حين يبدو من المرجح أن قذائف المدفعية استُخدمت في الحالات الأخرى.

27- ووردت تقارير عن استخدام القوات الموالية للحكومة، بما في ذلك عناصر من الفرقة الرابعة المدرعة في الجيش العربي السوري، قذائف هاون صاروخية مرتجلة، وقذائف صاروخية غير موجهة. ومن المعروف أن هذه الأسلحة غير دقيقة إلى حد كبير.

28- وأدى تصاعد الأعمال العدائية والدمار الواسع النطاق للمناطق السكنية في درعا البلد وحولها إلى نزوح أكثر من ثلثي أهاليها المقدر عددهم بـ 55 000 نسمة بحلول منتصف آب/أغسطس⁽³⁹⁾. وفي 24 آب/أغسطس، وبينما كان أهالي درعا البلد يحاولون المغادرة عبر نقطة العبور الوحيدة المفتوحة، تصاعدت حدة التوتر. وفي أعقاب مشادة كلامية، أطلقت القوات الحكومية النار على رجل مدني وقتلته،

(38) A/HRC/48/70، الفقرة 23.

(39) انظر: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/210823_OCHA%20Syria_Dar%27a.%20Flash%20Update-3_FINAL.pdf

وأطلقت النار أيضاً بشكل عشوائي على الحشود التي تجمعت عند نقطة التفتيش، ما أدى إلى سقوط العديد من الجرحى.

29- وقرب نهاية آب/أغسطس، ازدادت مجدداً الهجمات البرية من القوات الموالية للحكومة، بعد فشل الطرفين في التوصل إلى اتفاق. وفي 29 أغسطس/آب، أدى قصف آخر على درعا البلد إلى مقتل رجلين مدنيين على الأقل. كما لحقت أضرار بالمساجد. ووثقت هجمات للقوات الموالية للحكومة في بلدات مجاورة. وفي صباح يوم 26 آب/أغسطس، قُتلت امرأة عندما أصيب مسكنها في وسط طفس. ووفقاً لشهود عيان، سقط وابل من 20 إلى 50 قذيفة مصدرها شمال مدينة درعا، حيث توجد القوات الحكومية، بشكل عشوائي على طفس، بما في ذلك السوق والمناطق السكنية، خلال ساعة الذروة. وفي 29 آب/أغسطس، أسفر قصف القوات الموالية للحكومة على مساكن جلين، غرب درعا، عن مقتل امرأة.

30- وفي القرى المحيطة بدرعا البلد جنوباً، شغلت القوات الحكومية بنى تحتية مدنية ونصبت معدات عسكرية. وتفيد التقارير أن القوات الحكومية منعت نحو 250 أسرة من مغادرة تلك المناطق، وأجبرتها على البقاء في منازلها على مقربة من الأهداف العسكرية. وادّعي أيضاً أن القوات الحكومية نهبت عدة مساكن.

31- وطوال الهجوم، كررت الحكومة مطالبتها للأفراد الاستسلام أو المغادرة. وفي الفترة ما بين 24 و26 آب/أغسطس، نُقل أكثر من 80 شخصاً، بمن فيهم مقاتلون وأفراد أسرهم ومدنيون آخرون، في حافلات وفرتها الحكومة إلى شمال محافظة حلب، على خط المواجهة بين القوات الحكومية والجيش الوطني السوري، في تكرار لعمليات نقل مماثلة في الماضي⁽⁴⁰⁾. ولدى وصولهم إلى مدينة الباب التي يسيطر عليها الجيش الوطني السوري، احتجزت الشرطة العسكرية لذلك الجيش هؤلاء الأشخاص أكثر من ثلاثة أسابيع.

32- وأدى اتفاق تم التوصل إليه في 8 أيلول/سبتمبر في درعا البلد إلى إنهاء الحصار وتمكين عودة معظم النازحين. وعزز الاتفاق أيضاً وجود القوات الحكومية داخل المنطقة من خلال إقامة نقاط مراقبة عسكرية إضافية. وأفيد أن القوات الحكومية ألقت القبض على عدد من مقاتلي المعارضة السابقين في جميع أنحاء درعا، كما قُصت حرية تعبير كثيرين آخرين في إطار "اتفاقات المصالحة". وتشير التقارير أيضاً إلى احتجاز مدنيين آخرين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، أفرجت السلطات السورية أيضاً عن عشرات الأشخاص، معظمهم من درعا، احتجزوا بين عامي 2018 و2020، على خمس دفعات متتالية. ومع ذلك، لا يزال عدد ضخم من الأشخاص الذين اختفوا من درعا قبل عام 2018 في عداد المفقودين (الفقرات 39-44 أدناه).

33- وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، تدهور الوضع الأمني في مدن أخرى في جميع أنحاء ريف درعا، حيث أُبلغ عن وقوع العديد من الهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة وعمليات قتل مستهدفة أو انتقامية من كلا الجانبين. ووثقت ست حوادث أسفرت عن مقتل أربعة أشخاص، منهم طفل. وكان من بين المستهدفين بشكل خاص أعضاء في المعارضة. واتساقاً مع أنماط من القتل المستهدف سبق تحديدها، أُطلق أفراد يركبون دراجات نارية أو مركبات أخرى النار على الضحايا بأسلحة صغيرة.

34- وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل مدرسان، أحدهما امرأة، في قصف على مدينة نوى، أعقب هجوماً بعبوة ناسفة مرتجلة على سيارة حكومية في منطقة مجاورة أسفر عن مقتل جنود في وقت سابق من ذلك اليوم. ووردت أيضاً تقارير عن تهديدات وأعمال انتقامية ضد أشخاص يرفضون "المصالحة" مع

الدولة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، هدمت القوات العسكرية الحكومية في شرق درعا منازل مقاتلين سابقين في المعارضة ممانعين للانضمام إلى "اتفاقات المصالحة". وفي غارة أخرى استهدفت أفراداً يرفضون "المصالحة"، قُتل رجلان وألقي القبض على آخر، بينما قُتلت امرأة مدنية كانت موجودة في الجوار برصاصه طائشة.

35- وفي إطار الحصار المفروض على درعا البلد، وغيرها من الهجمات في المنطقة المحيطة، لدى اللجنة أسباب معقولة تجعلها تعتقد أن استخدام القوات الموالية للحكومة قذائف هاون صاروخية مرتجلة وغيرها من الذخائر الصاروخية في المناطق المكتظة بالسكان قد يرقى إلى جريمة الحرب المتمثلة في شن هجمات عشوائية تؤدي إلى قتل أو إصابة مدنيين، أو إلحاق أضرار بأعيان مدنية، بما في ذلك المرافق الطبية. وتتمتع هذه الأخيرة بحماية خاصة بموجب القانون الدولي الإنساني في جميع الظروف. وبالإضافة إلى ذلك، تنتهك أساليب الحصار التي تستخدمها القوات الموالية للحكومة كذلك الحق في الحصول على الغذاء والرعاية الصحية، وحرية التنقل، وقد تشكل عقاباً جماعياً⁽⁴¹⁾. وقد تكون القوات الحكومية، إذ أقامت مواقع لأهداف عسكرية ضمن مناطق مأهولة ومنعت المدنيين من المغادرة (الفقرة 30 أعلاه)، قد أخفقت في تجنب إقامة أهداف عسكرية داخل مناطق مكتظة بالسكان أو بالقرب منها، إلى أقصى حد ممكن، بما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني.

36- وتنتهك عمليات القتل المستهدف للمدنيين، عندما تنفذها أطراف النزاع، حظر الهجمات المباشرة على المدنيين، وتشكل جريمة الحرب المتمثلة في القتل العمد.

باء - الاعتقال والاحتجاز التعسفيان، والاختفاء القسري، وأوضاع الاحتجاز

37- وثق الاحتجاز التعسفي في الفروع الأمنية والسجون المدنية والعسكرية. وتستمر أنماط الانتهاكات المتصلة بالاحتجاز⁽⁴²⁾، إذ لا تزال السلطات الحكومية تتجاهل الأصول القانونية وتعذب المحتجزين، حتى الموت أحياناً. وامتنع العديد من الناجين من الاحتجاز وأقارب الضحايا عن الإدلاء بشهاداتهم خوفاً من انتقام السلطات الحكومية. وتحديث تقارير صدرت في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2021 عن احتجاز لاجئين سوريين تعسفاً لدى عودتهم، أو تعرضهم للتعذيب - بما في ذلك العنف الجنسي - أو اختفائهم⁽⁴³⁾.

38- وفي الفترة ما بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر 2021، أكد أكثر من 30 معتقلاً سابقاً، أُفرج عنهم بين منتصف 2013 وتموز/يوليه 2021، في مقابلات أُجريت معهم حدوث انتهاكات للأصول القانونية والحق في محاكمة عادلة، بما في ذلك أمام المحاكم العسكرية ومحاكم مكافحة الإرهاب، فضلاً عن التعذيب وسوء المعاملة والوفيات أثناء الاحتجاز بين عامي 2011 و2021.

39- وأفادت أسر بأنها علمت بوفاة أقاربها المحتجزين أثناء مراجعتها السجل المدني. وكثيراً ما كان على الأسر أن تعاني من إجراءات بيروقراطية معقدة، وتعرض أفرادها لمخاطر أمنية وللابتزاز وهم يحاولون اكتشاف مصير ذويهم المفقودين. وحتى في الحالات النادرة التي أصدرت فيها الحكومة إخطارات بالوفاة، لم تسلّم الجثث، ولم تقدّم أسباب الوفاة، وصدرت الإخطارات بعد سنوات.

(41) انظر أيضاً A/HRC/48/70، الفقرة 28.

(42) A/HRC/46/55، الفقرات 14-27 و83-96.

(43) انظر: <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2021/09/syria-former-refugees-tortured-raped-disappeared-after-returning-home>؛ و- <https://www.hrw.org/news/2021/10/20/syria-returning-refugees-face-grave-abuse>.

40- ووقعت مؤخراً حالة وفاة موثقة أثناء الاحتجاز في سياق اشتباكات بين سكان المتاعية، شرق درعا، واللواء الثامن في الفيلق الخامس من الجيش العربي السوري، عندما لجأ إلى القرية رجل مطلوب من اللواء الثامن بتهمة القتل. وعندما رفض السكان تسليم الرجل - مدعين أن الخلاف تمت تسويته عبر النظام القبلي بدفع دية - اندلعت اشتباكات وقتل اثنان من أفراد اللواء الثامن. وفي 7 تموز/يوليه 2021، داهم اللواء الثامن القرية، واحتجز عشرات الرجال في الفرع 600 بالقرب من سجن القلعة في بصرى الشام. وفي حين أُطلق سراح معظم المحتجزين في الأيام التالية، وبعضهم عليه علامات سوء المعاملة حسبما أفيد، نُقل شخص تعرض للتعذيب إلى مستشفى في درعا في 10 تموز/يوليه، حيث توفي في اليوم التالي.

41- وفي حالة أخرى حدثت مؤخراً، توفي رجل أثناء احتجازه في 23 تشرين الأول/أكتوبر، بعد أن أُلقي القبض عليه بتهمة السرقة قبل بضعة أيام واحتُجز في مرفق احتجاز المخابرات العسكرية في سحم الجولان. وعلى الرغم من أن مديرية المخابرات العسكرية ادعت أنه توفي بسكتة دماغية، كانت جثته تحمل علامات تعذيب واضحة عندما أعيدت إلى أسرته.

42- واستناداً إلى المعلومات التي جُمعت في كلتا الحالتين، لدى اللجنة أسباب معقولة تجعلها تعتقد أن الضحايا قضوا نتيجة للتعذيب الذي تعرضوا له أثناء احتجازهم. وأفيد أن الكيانات المحتجزة، سواء في مديرية المخابرات العسكرية أو في اللواء الثامن التابع للفيلق الخامس في الجيش العربي السوري، تتألف من مقاتلين سابقين من المعارضة "تصالحو" مع الحكومة.

43- وتؤكد حالات الاحتجاز الموصوفة أعلاه استمرار أنماط الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب المتصلة بالتعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز، والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى وفاة المحتجز⁽⁴⁴⁾. ويجب أن تخضع جميع الوفيات أثناء الاحتجاز لدى الدولة لتحقيق مستقل وشفاف وشامل، وعدم القيام بذلك قد ينشئ في حد ذاته مسؤولية الدولة عن وفاة الضحية⁽⁴⁵⁾.

44- ولا يزال عشرات الآلاف من الأفراد الذين أخفقتهم القوات الحكومية قسراً في عداد المفقودين. وتواصل القوات الحكومية ممارسة المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة على أقارب المفقودين، من خلال تعمد إخفاء مصيرهم وأماكن وجودهم.

جيم - التدابير المؤثرة على حقوق الملكية

45- استمرت التحقيقات في اغتصاب حقوق المالكين النازحين في الأراضي والممتلكات، عن طريق المزايدات العلنية في المناطق التي استعادتها القوات الحكومية، في محافظات حماة ودير الزور وإدلب⁽⁴⁶⁾. وصار للمزايدات طابع رسمي ومنهجي غالب، ما يدل على وجود سياسة حكومية ناشئة ومتمممة في هذا الصدد. وياتت المزايدات تعلن بأوامر موقعة من المحافظين. وأنشئت "جان محلية" - على الأقل على المستوى المحلي - لإجراء جرد للأراضي وإعداد قوائم المزايدات، التي يوقعها في العادة أيضاً المحافظون. وتشير القوائم الناتجة إلى معلومات تتعلق بالأرض، مثل الموقع والمساحة السطحية والنوع (بما في ذلك أحياناً أيضاً إشارة إلى المحصول والإنتاج المقدر)، واسم المالك ووضعه. ويعكس وضع مالك الأرض ("غير موجود" أو "خارج البلد" أو "مسلح" أو "منشق عن الجيش" أو "إرهابي") واقع أن غالبية المالكين النازحين المتضررين يقيمون حالياً خارج المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، بما في ذلك في الخارج.

(44) انظر أيضاً الوثيقة A/HRC/46/55، الفقرتين 87 و90.

(45) A/HRC/31/CRP.1، الفقرة 8.

(46) A/HRC/48/70، الفقرات 38-43.

وأوضح عدد من المالكين الذين يظهرون في القوائم للجنة أنهم لا يجروون على العودة إلى أراضيهم للعناية بها خوفاً من إلقاء القبض عليهم.

46- والأراضي المستهدفة بالمزادات تُزرع عادةً بمحاصيل عالية القيمة، مثل أشجار الزيتون والفسق، أو تستخدم لزراعة القطن والقمح وغيره من الحبوب، أو الخضروات. ويدفع الفائزون بالمزاد ثمن الوصول إلى الحقول لمدة ستة أشهر أو سنة أو - فيما يتعلق بالأشجار - في فترة الحصاد، وهذا حتى لو استمر المالك الرسمي (الغائب) في دفع أجور العمال للعناية بالأشجار على مدار العام. ولأقارب مالكي الأراضي الغائبين إمكانية التقدم بطلب للاستفادة من إجراء محدد ودفع مبلغ لمنع المزاد، وهو إجراء مكلف للغاية. والفائزون بالمزادات العلنية هم عادةً أعضاء رفيعو المستوى في الميليشيات الموالية للحكومة أو شخصيات أخرى لها صلات وثيقة بالسلطات الحكومية. وفي عدة حالات، كان هؤلاء الأفراد يشغلون ويزرعون من قبل وبصورة غير قانونية الأراضي التي فازوا بها فيما بعد في المزادات، أو سرقوا محصولها. ومن ثم تصفي هذه المزادات على ما يبدو طابعاً رسمياً على الممارسة غير المشروعة المتمثلة في قيام الميليشيات الموالية للحكومة وغيرها من الجهات الفاعلة المحلية بشغل الأراضي ومصادرة المحاصيل.

47- وفي الفترة ما بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر 2021، شملت قوائم المزادات هذه التي وقيمتها اللجنة أكثر من 1 440 مالكاً و33 600 دونم⁽⁴⁷⁾ من الأراضي في ثماني بلدات في حماة؛ وأكثر من 10 000 دونم من الأراضي في ثلاث بلدات في دير الزور؛ وما لا يقل عن 61 991 دونماً من الأراضي في إدلب. ونكر معظم المالكين الذين تحدثوا إلى اللجنة أن المساحة السطحية المشار إليها في القوائم لا تشكل سوى جزء صغير من أراضيهم ومع ذلك كانت أملاكهم كلها مشغولة باستمرار منذ ذلك الحين.

48- وقد يكون لتعميم جديد اعتمده وزارة العدل في 15 أيلول/سبتمبر 2021 تأثير إضافي على حقوق الملكية للنازحين السوريين وعلى قدرة أقارب المالكين المفقودين على إدارة أملاكهم. فهو يردع ترتيب التصرف نيابة عن السوريين الغائبين أو المفقودين فيما يتعلق بأملاكهم، من خلال اشتراط حصول كل من الوكيل والموكل على موافقات أمنية⁽⁴⁸⁾ قبل بدء الترتيبات الخاصة بسندات التوكيل.

49- وفي أيلول/سبتمبر أيضاً، أحدث المرسوم الرئاسي رقم 237 "منطقة تنظيم مدخل دمشق الشمالي"، بما في ذلك أجزاء من بلدي القابون وحريستا، كخطوة إضافية نحو تمكين نزح الملكية في أجزاء من المناطق التي كانت تسيطر عليها المعارضة سابقاً. وفي حين أن المرسوم لا يتضمن إشارة محددة إلى القانون رقم 10 لعام 2018، الذي ينص على إعادة تنظيم الأراضي مع السماح بنزع الملكية لقاء تعويضات من خلال حصص سهمية مقدرة بأقل من قيمتها الحقيقية⁽⁴⁹⁾، يتماشى الإجراء المشار إليه على ما يبدو مع ذلك القانون.

50- وتبين الحالات المذكورة أعلاه وجود عقبات تمييزية متزايدة تُفرض على السوريين الغائبين - النازحين المقيمين حالياً في الخارج أو في المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة - فيما يتعلق بأملاكهم⁽⁵⁰⁾. وحقوق ملكية النازحين محمية تحديداً بموجب القانون الدولي الإنساني، ويجب أن تحترمها جميع الأطراف. كما يضمن القانون الدولي لحقوق الإنسان عدم تجريد أحد من ملكه تعسفاً. ومصادرة أطراف النزاع للأموال الخاصة (الفقرتان 46 و47 أعلاه)، ولا سيما عند تحقيق مكاسب شخصية، قد ترقى إلى جريمة الحرب المتمثلة في النهب.

(47) الدونم الواحد يساوي 1 000 متر مربع.

(48) A/HRC/45/31، الفقرة 32 والحاوية 37.

(49) A/HRC/39/65، الفقرة 91؛ وA/HRC/40/70، الفقرة 18.

(50) انظر أيضاً المبادئ المتعلقة برد المساكن والممتلكات إلى اللاجئين والمشردين، الفرعين 18-19.

رابعاً - إدلب وريف حلب الغربي

51- بعد خمود العنف في أعقاب وقف إطلاق النار في 5 آذار/مارس 2020، اشتدت الأعمال العدائية في النصف الأول من عام 2021⁽⁵¹⁾. وازدادت وتيرة الهجمات التي تشنها القوات الموالية للحكومة في شمال غرب البلاد في الفترة التي سبقت اجتماع القمة بين رئيس الاتحاد الروسي فلاديمير بوتين ورئيس تركيا رجب طيب أردوغان في سوتشي بالاتحاد الروسي، في 29 أيلول/سبتمبر 2021، على الرغم من استمرار الاشتباكات والقصف المتبادل طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ما تسبب في المزيد من الوفيات والتشريد. وشهدت نهاية كانون الأول/ديسمبر تصعيداً آخر. وتعرضت مناطق سكنية لهجوم شنته القوات الموالية للحكومة؛ وفي الحوادث التي حققت فيها اللجنة، قُتل 42 طفلاً، أكثر من نصفهم في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس وحدهما. وتشير التقارير إلى أن ما يصل إلى 64 طفلاً قُتلوا في شمال غرب الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير (انظر المرفق الثالث). وتبين هذه الأرقام انعدام الأمن في الشمال الغربي. وقال شهود عيان وناجون إن الهجمات تهدف على ما يبدو إلى إيذاء المدنيين، وزيادة الدمار والتشريد، وإضعاف فرص الانتعاش الاقتصادي أو الاستقرار في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة.

52- ومع استمرار تصاعد الأعمال العدائية في ريف إدلب الجنوبي، أفادت جهات إنسانية بأن ما لا يقل عن 11 000 شخص نزحوا في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس وحدهما، في حين سُجلت عودة بعض النازحين أيضاً⁽⁵²⁾. وحملت الظروف المعيشية القاسية في مخيمات النازحين⁽⁵³⁾ بعض المدنيين على مغادرة المخيمات والعودة إلى المنازل بالقرب من خط المواجهة، على الرغم من المخاطر المتزايدة على صحتهم وأمنهم وتراجع إمكانية الحصول على الخدمات.

53- وأوقف العديد من المنظمات الإنسانية أنشطته في ريف إدلب الجنوبي بسبب استمرار الأعمال العدائية. فبدون برامج الدعم الإنساني، يعيش سكان أريحا، مثلاً، بدون مياه جارية منذ نيسان/أبريل 2021. وتفيد التقارير بأنه لم يبق سوى مستشفى صغير واحد لتقديم خدمات الطوارئ في ريف إدلب الجنوبي، وتقديم الرعاية الأولية للمصابين، الذين يجب نقلهم بعد ذلك إلى مدينة إدلب. وفي المناطق التي تشهد أعمالاً عدائية، يعمل المسعفون والخوف يملكهم من استهدافهم، كما وثقت اللجنة سابقاً⁽⁵⁴⁾.

54- ولا يعاني سكان شمال غرب البلاد من هجمات القوات الموالية للحكومة فحسب، بل تعرضوا أيضاً لقيود مستمرة على الحقوق والحريات الأساسية من هيئة تحرير الشام و"حكومة الإنقاذ" التابعة لها⁽⁵⁵⁾. واستمر نمط الاحتجاز التعسفي لمن يُعتقد أنهم معارضون سياسيون ولإعلاميين⁽⁵⁶⁾. أما الذين يُعتقد أنهم يعارضون "حكومة الإنقاذ" فكانوا معرضين أيضاً لمصادرة أملاكهم.

(51) A/HRC/48/70، الفقرة 44.

(52) انظر: <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/recent-developments-northwest-syria-and-raata-situation-report-no-29> و <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syrian-arab-republic-developments-north-west-syria-and-ras-al-ain-tell>

(53) A/HRC/44/61، الفقرات 106-108؛ و S/2021/1029، الفقرة 9.

(54) A/HRC/48/70، الفقرة 79؛ و A/HRC/43/57، الفقرة 23.

(55) A/HRC/48/70، الفقرة 46 والحاشية 31.

(56) المرجع نفسه، الفقرات 67 - 71؛ و A/HRC/46/55، الفقرة 62.

ألف - سير الأعمال العدائية

55- بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر 2021، وثقت اللجنة 14 هجوماً شنتها القوات الموالية للحكومة وأدت إلى قتل وإصابة مدنيين في جميع أنحاء إدلب والمناطق المحيطة بها. ووجهت اللجنة طلبات إلى الحكومة للحصول على معلومات عن وجود أهداف عسكرية مشروعة في جميع تلك الحوادث، ولكن لم ترد حتى الآن ردود على الطلبات. ووُثق أيضاً هجوم نفذته قوات الولايات المتحدة، وتسبب في وقوع إصابات في صفوف المدنيين. وكانت القرى الواقعة جنوب الطريق السريع الاستراتيجي M4 هي الأكثر تعرضاً للهجمات، ولا سيما منطقة جبل الزاوية، وكذلك مدن مثل إدلب وأريحا (انظر المرفقين الثالث والرابع).

56- وتعرضت كل من مدينة إدلب وبلدة أريحا لهجمات عشوائية على مناطق مدنية مكتظة بالسكان. وأصاب خمس غارات مدفعية على الأقل أجزاء من مدينة إدلب وضواحيها مساء 7 أيلول/سبتمبر. وأسفر الهجوم عن مقتل أربعة أشخاص، بينهم امرأة وطفل، وإصابة ما لا يقل عن 15 آخرين. وقُتلت شابة تخرجت لتوها من الجامعة في المدينة، وقُتل صبي في الرابعة من عمره ووالده، وهو أستاذ جامعي، في ضواحي المدينة. وتشير المعلومات المتاحة إلى أن الذخائر التي أصابت المدينة كانت قذائف مدفعية غير موجهة أُطلقت من الجنوب الغربي. وفي حادثة أخرى أضرت بمناطق مأهولة بالمدنيين، أصابت 10 ذخائر على الأقل منطقة مساحتها حوالي 900 متر مربع في وسط بلدة أريحا في 20 تشرين الأول/أكتوبر بين الساعة 8 و8:15 صباحاً، بينما كان الأطفال في طريقهم إلى المدرسة. وأسفر الهجوم عن مقتل 13 شخصاً على الأقل، بينهم أربعة أطفال ومدّسة. وأصيب ما لا يقل عن 21 آخرين، من بينهم أطفال ونساء. وتضررت مدرستان في الهجوم، إلى جانب مبان سكنية وتجارية. وتشير المعلومات المتاحة للجنة إلى استخدام قذائف مدفعية أرض - أرض غير موجهة، أُطلقت على الأرجح من جنوب المدينة أو جنوبها الغربي. وفي كلتا الحالتين لم يكن هناك أي مؤشر على وجود هدف عسكري في المناطق الحضرية المستهدفة، وتتسق الحادثتان مع النمط الذي سبق تحديده وهو شن القوات الموالية للحكومة هجمات عشوائية على مناطق مكتظة بالسكان.

57- وأصاب هجوم آخر باستخدام ذخائر غير موجهة مخيماً للأرامل والأطفال النازحين يقع بالقرب من قرية ترمانيين بمحافظة إدلب، بعد ظهر يوم 27 تشرين الأول/أكتوبر، ما أسفر عن مقتل فتى في الحادية عشرة من عمره وإصابة خمسة آخرين، بينهم أطفال، وإلحاق أضرار بالغة بالمناطق السكنية. وكان أقرب هدف عسكري هو موقع تركي أمامي على بعد 4 كيلومترات تقريباً من المخيم. وتشير المخلفات التي لوحظت في الموقع إلى استخدام صواريخ غراد غير الموجهة. وقد أُطلق ما لا يقل عن ثلاثة من هذه الصواريخ على التوالي، وكان كل واحد منهم يقترب أكثر من المخيم حتى أصابه الأخير، ما يشير إلى أن المخيم نفسه كان مستهدفاً، وهو ما يتسق أيضاً مع الأنماط السابقة⁽⁵⁷⁾.

58- وكان استخدام القوات الموالية للحكومة قذائف مدفعية دقيقة التوجيه في الشمال الغربي سمة ثابتة خلال هذه الفترة، إلى جانب استخدام المدفعية غير الموجهة، الذي كان أكثر شيوعاً في فترات سابقة. وتُطلق قذائف المدفعية المزودة بمنظومة توجيه، من طراز كراسنوبول، من مدفع عادي ثم تُوجّه بدقة إلى الهدف بليزر مصوب إليه بطائرة مسيرة. وقد وثقت اللجنة خمس هجمات تتسق مع استخدام هذه الأسلحة، وتتسم بإصابات دقيقة على المباني منذ الغارة الأولى، ووجود طائرات مسيرة كما أكد شهود عيان ومراقبو طيران، وتقارير تفيد بأن الذخائر أُطلقت من مناطق تسيطر عليها القوات الموالية للحكومة.

وفي ثلاث حوادث - في سرجة وبلشون وكنصفرة - لوحظ وجود مخلفات منظومات توجيه من طراز كراسنوبول في أعقاب الهجمات.

59- واستُخدم القصف المدفعي الدقيق ضد مسعفين في حادثة وقعت في 17 تموز/يوليه، عندما تعرض منزل مدني للقصف مرتين، ما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص، من بينهم أربعة أطفال في قرية سرجة. وعندما اقترب المسعفون، قتلت ذخيرة أخرى شخصين وجرحت خمسة آخرين. ولوحظ وجود مخلفات منظومة توجيه. وفي حادثة أخرى، في 8 أيلول/سبتمبر، أصيبت العيادة الطبية الصغيرة في قرية مرعيان، التي كان في الطابق العلوي منها مسكن، إصابة دقيقة بذخيرتين، ما أسفر عن مقتل امرأة وإصابة ابنها بجروح خطيرة، في حين تمكن ستة من العاملين الطبيين من الفرار بين الضربة الأولى والضربة الثانية، التي جاءت بعد 15 دقيقة. وقد أصيبت العيادة، وهي آخر مركز طبي عامل في منطقة جبل الزاوية، بأضرار بالغة.

60- وفي حادثتين أخريين وقعتا في 3 تموز/يوليه في بلشون و20 آب/أغسطس في كنصفرة، أصاب قصف مدفعي دقيق منازل في كلتا القرينتين في ساعات الصباح الأولى. وأسفر الهجوم على بلشون عن مقتل طفل وإصابة أربعة آخرين، في حين أسفر الهجوم على كنصفرة عن مقتل أربعة أطفال تتراوح أعمارهم بين 5 أعوام و12 عاماً وإصابة رجلين. ولوحظ وجود مخلفات تتطابق مع ذخائر كراسنوبول في كلا الموقعين.

61- وفي حادثة أخرى، أصابت قذيفة مدفعية منزلاً مدنياً في إحسم حيث تجمعت أسرة لإقامة حفل زفاف في 17 تموز/يوليه. وقُتل العروس وأصيب العريس. وقُتل امرأتان وست فتيات أخريات، من بينهم أربع شقيقات تتراوح أعمارهن بين سنة واحدة و7 سنوات. وأصيب ثمانية آخرون من أفراد الأسرة، من بينهم ثلاثة أطفال. ووفقاً لشهود عيان، سُن الهجوم من منطقة تخضع لسيطرة القوات الموالية للحكومة، بعد مشاهدة طائرات استطلاع مسيرة في المنطقة.

62- كما استمرت الغارات الجوية، متسببةً في إلحاق الضرر بالمدينين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي صباح يوم 11 تشرين الثاني/نوفمبر، وقع هجوم على مبنى سكني ومزرعة دواجن بين بلدة مرة مصرين ومدينة إدلب، ما أسفر عن مقتل ثلاثة أطفال تتراوح أعمارهم بين 8 أشهر و7 سنوات، ووالدي اثنين منهم، وإصابة شخص آخر على الأقل. وأفاد الذين أجريت معهم مقابلات، بمن فيهم والد أحد الفتية الذين قتلوا، بعدم وجود أي هدف عسكري في المنطقة. وأشار الذين أجريت معهم مقابلات ومراقبون إلى وجود طائرة ثابتة الجناحين تابعة للاتحاد الروسي في المنطقة وقت الهجوم، قيل إنها غادرت قاعدة حميميم الجوية قبل ذلك بـ 26 دقيقة.

63- وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، بين أريحا والمسطومة، أسفرت غارة جوية شنتها واعترفت بها علناً الولايات المتحدة عن مقتل عضو مزعوم في تنظيم القاعدة وإصابة ستة مدنيين كانوا يسافرون على نفس الطريق الذي تجاوزت فيه سيارتهم الدراجة النارية للشخص المستهدف.

64- وبالمثل، في 11 كانون الأول/ديسمبر، قرب بلدة الجديدة، استهدفت غارة جوية شنتها واعترف بها علناً الاتحاد الروسي قائداً مزعوماً لجماعة جند الشام الشيشانية التابعة لحراس الدين. وأفيد أن الغارة أسفرت عن مقتل شخصين على الأقل، أحدهما طفل، وإصابة تسعة أطفال آخرين وأربع نساء.

65- وفيما يخص استخدام ذخائر غير موجهة شديدة الانفجار في مناطق حضرية مكتظة بالسكان (الفقرة 56 أعلاه)، لدى اللجنة أسباب معقولة تجعلها تعتقد أن القوات الموالية للحكومة ارتكبت جريمة الحرب المتمثلة في شن هجمات عشوائية أسفرت عن خسائر في الأرواح أو إصابات في صفوف المدنيين. وعلاوة على ذلك، قد تكون القوات الموالية للحكومة، بشنها هجمات دقيقة استهدفت على ما يبدو

مباشرة مسعفين وعبادة طبية (الفقرة 59 أعلاه)، ارتكبت جريمتي الحرب المتمثلتين في تعمد مهاجمة عاملين طبيين وتوجيه هجوم ضد مرفق طبي. وفيما يتعلق بالحوادث التي استُهدفت فيها تحديداً مخيم للنازحين (الفقرة 57 أعلاه) والعديد من منازل المدنيين (الفقرات 60-62 أعلاه) دون وجود أي هدف عسكري واضح، قد تكون القوات الموالية للحكومة ارتكبت جريمة الحرب المتمثلة في توجيه هجمات ضد مدنيين.

66- وفيما يتعلق بادعاءات القتل المستهدف لمشتبهين بالإرهاب (الفقرتان 63-64 أعلاه)، الأمر الذي تسبب في وقوع إصابات في صفوف المدنيين، تواصل اللجنة التحقيق في هذه الحوادث بالنظر إلى حداثة عهدها.

باء - الاعتقال والاحتجاز التعسفيان، والاختفاء القسري، وأوضاع الاحتجاز

67- في إطار الجهود المنهجية المستمرة لخنق المعارضة السياسية، واصلت هيئة تحرير الشام تقييد الحريات الأساسية، واعتقلت أشخاصاً يُعتقد أنهم ينتمون إلى أحزاب معارضة ومنتقدي السلطات الحاكمة وصحفيين ونشطاء إعلاميين⁽⁵⁸⁾.

68- ووثقت عدة حالات لنشطاء إعلاميين اعتُقلوا لأنهم انتقدوا على ما يبدو هيئة تحرير الشام و"حكومة الإنقاذ". وأُفرج عن بعضهم في غضون أيام، ولا يزال آخرون محتجزين حتى وقت كتابة هذا التقرير. وعُلق قناة أورينت الإخبارية التلفزيونية في آب/أغسطس 2021 مدة شهر تقريباً لأن هيئة تحرير الشام لم تُرَق لها الطريقة التي تصور بها القناة الجماعة وفصائل أخرى.

69- وبيّنت حالات موثقة أخرى الرقابة المشددة التي تمارسها هيئة تحرير الشام على حياة المدنيين اليومية. واحتُجز أشخاص عقب تعليقات أدلوا بها في محادثات خاصة تتعلق بتكاليف المعيشة أو بمسائل دينية. ووصفت هذه التعليقات بأنهما افتراء وتجديف، حيث تؤدي التهمة الثانية إلى حكم بالسجن مدة سنة واحدة. وواصل جهاز الفلاح (الحسبة سابقاً)، المكلف بضبط الالتزام بقواعد السلوك الاجتماعي وقواعد اللباس التي فرضتها هيئة تحرير الشام، اعتقال النساء بسبب ارتدائهن ملابس "غير لائقة"، وعدم امتثالهن الحظر على وسائل الترفيه. وفي أيلول/سبتمبر، ذُكر أن "شرطة أخلاقية" جديدة أنشئت، بعد حل جهاز الفلاح.

70- وفي القضايا "المتعلقة بالأمن"، تمنع القواعد الإجرائية التي أرستها هيئة تحرير الشام من الاتصال بمحام، ومع ذلك صدرت أحكام بالإعدام على محتجزين متهمين بتهم مثل التعاون مع التحالف الدولي. ووصف محتجزون سابقون كيف يُحتجز الأطفال، بمن فيهم الأيتام، مع الكبار. كما تحدثوا عن التعذيب والعنف الجنسي، ما يؤكد أنماطاً سبق إثباتها⁽⁵⁹⁾. فعلى سبيل المثال، وصفت امرأة أُجريت معها مقابلة مؤخراً الأشهر التي قضتها في الاحتجاز في إدلب بين عامي 2018 و2019، والتي تعرضت خلالها للإذلال والعنف الجنسي. وشرحت كيف أُجبرت على خلع ملابسها بالكامل أثناء جلسات الاستجواب التي جرت بحضور عدة رجال، وسمح لها بارتداء قطعة واحدة من الملابس في كل مرة أُجابت فيها على سؤال. وواجه أفراد الأسر صعوبات في معرفة أماكن وجود المحتجزين، وفي عدة حالات، لم يفرج عن المحتجزين بصورة غير قانونية إلا بعد ضغوط من جهات مؤثرة أو في وسائل الإعلام.

71- ولدى اللجنة أسباب معقولة تجعلها تعتقد أن هيئة تحرير الشام استمرت في احتجاز أشخاص تعسفاً، بمن فيهم صحفيون ونشطاء إعلاميون ونساء. ويؤثر تطبيقها لما يُسمى بالأداب العامة تأثيراً أشد

(58) انظر أيضاً A/HRC/48/70، الفقرات 67-71.

(59) A/HRC/46/55، الفقرة 65.

في النساء والفتيات، وهو ما يشكل تمييزاً جنسانياً في التمتع بحقوقهن. وتنتهك الاعتقالات والتدخل في عمل وسائط الإعلام الحق في حرية التعبير. وعلاوةً على ذلك، واصلت هيئة تحرير الشام تجاهل الأصول القانونية، ولا سيما في قضايا الاحتجاز "المتعلقة بالأمن" التي حُكم فيها على المتهمين بالإعدام، وهو ما يشكل جريمة الحرب المتمثلة في إصدار أحكام وتنفيذ أحكام الإعدام دون وجود حكم سابق صادر عن محكمة مشكلة تشكيلاً نظامياً.

جيم - الحجز على الأملاك

72- وردت عدة تقارير وإفادات شهود عن حجز هيئة تحرير الشام على أملاك خاصة أو استخدامها، مثل المنازل والأراضي، بسبل منها لجنة تسمى "لجنة العقارات" أو "لجنة غنائم الحرب" سابقاً. وشملت المصادرة تحديداً أملاك السوريين الذين فروا من المنطقة، وكذلك من يُعتقد أنهم يؤيدون حكومة الجمهورية العربية السورية أو يعارضون حكم هيئة تحرير الشام. واستهدفت تحديداً أملاك الأقليات، مثل المسيحيين. وأعطيت الأملاك المحجوز عليها عادةً إلى أفراد هيئة تحرير الشام وأسرهم، في حين أُجرت أملاك أخرى لنازحين داخلياً، وحُولت مبالغ الإيجار لصالح "حكومة الإنقاذ".

73- إن حقوق ملكية النازحين محمية تحديداً بموجب القانون الدولي الإنساني، ويجب أن تحترمها جميع الأطراف. وقد تشكل المصادرة الموصوفة للأملاك جريمة الحرب المتمثلة في النهب، لا سيما في الحالات التي تُعطى فيها الأملاك المصادرة لأعضاء في هيئة تحرير الشام.

خامساً - ريف حلب الشمالي ومنطقتا رأس العين وتل أبيض

74- على الرغم من التحسن الذي طرأ على الوضع الأمني العام، مقارنةً بالتداعيات المباشرة لعملية نبع السلام وعملية غصن الزيتون، استمر الناس في ريف حلب الشمالي ومنطقتي رأس العين وتل أبيض يعيشون خائفين من القصف والعبوات الناسفة المرتجلة. وفي حين مرت منطقتا رأس العين وتل أبيض بفترة هادئة نسبياً، شهد ريف حلب الشمالي عدة حوادث قصف وانفجار عبوات ناسفة محمولة على مركبات (مركبات مفخخة). وفي هذه المنطقة الشديدة التقلب، يجد المدنيون أنفسهم محاصرين بعدة نزاعات، تشارك فيها القوات الموالية للحكومة والقوات التركية، فضلاً عن جماعات مسلحة غير حكومية، مثل الجيش الوطني السوري وقوات سوريا الديمقراطية⁽⁶⁰⁾.

75- واستمرت فصائل الجيش الوطني السوري في سلب الحرية بما يخالف القانون، وتعرض المحتجزون للتعذيب وسوء المعاملة. وأبلغ أيضاً عن حالات وفاة أثناء الاحتجاز وحالات اختفاء. ومع استمرار فصائل الجيش الوطني السوري في احتجاز مدنيين بدعوى ارتكابهم جرائم "متعلقة بالأمن" وانتقاد السلطات القائمة، أُلقي القبض على آخرين عندما حاولوا استعادة أراضيهم. وفي عفرين، شهد موسم حصاد الزيتون زيادة في العنف والابتزاز المرتبط بالاعتقال والانتهاكات المتصلة بالسكن والأراضي والممتلكات. وعلى الرغم من الأوامر الصادرة عن الجيش الوطني السوري، والتي اطلعت عليها اللجنة، بحظر تجنيد الأطفال، أبلغ عن زيادة في حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل فصائل الجيش الوطني السوري، وهي حالات قيد التحقيق حالياً.

(60) انظر، مثلاً، A/HRC/46/55، الفقرة 94؛ و A/HRC/45/31، الفقرتين 67-68.

ألف - الهجمات العشوائية على السكان المدنيين

76- استمرت العبوات الناسفة المرتجلة في قتل الناس بشكل عشوائي وإلحاق أضرار مادية في ريف حلب الشمالي، بما في ذلك في مدن عفرين والباب وإعزاز وجرابلس وما حولها. ووُثق ما لا يقل عن 35 حادثة قصف وتفجير بعبوات ناسفة مرتجلة في النصف الثاني من عام 2021؛ وتسببت هذه الحوادث في مقتل 34 شخصاً وإصابة أكثر من 120 آخرين.

77- ووثقت اللجنة تسعة انفجارات بعبوات ناسفة مرتجلة في الفترة بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر 2021، أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 18 شخصاً وإصابة العشرات. وانفجرت العبوات الناسفة المرتجلة في مناطق مكتظة مثل الأسواق والشوارع المزدحمة وفي مخزن للوقود، وكذلك على الطرق الموصلة. ووقعت الحادثة الأكثر فتكاً في مدينة عفرين في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2021 حوالي منتصف النهار، عندما انفجرت عبوة ناسفة مرتجلة محمولة على مركبة (مركبة مفخخة) عند دوار مزدحم بالقرب من سوق الخضار، ما أسفر عن مقتل 7 أشخاص وإصابة 20 آخرين. وفي حين أن السلطات المحلية نسبت التفجير إلى جماعات كردية، لم تتلق اللجنة معلومات كافية للخروج بأي استنتاج في هذا الصدد. ولم يعلن أي طرف مسؤوليته عن أي من حوادث العبوات الناسفة المرتجلة التي سُجلت.

78- كما وقعت حوادث أخرى في عفرين ومناطق أخرى مجاورة لتل رفعت، توجد فيها قوات سوريا الديمقراطية، فضلاً عن قوات سورية وروسية⁽⁶¹⁾. وفي شهري تموز/يوليه وأب/أغسطس 2021، وقعت عدة حوادث قصف مدفعي، أسفرت حسب التقارير عن مقتل 10 مدنيين وإصابة ما لا يقل عن 74 آخرين.

79- وفي إحدى الحوادث، أصاب صاروخ موجه شاحنة مدنية ذات رافعة على مقربة من موقع عسكري تركي أمامي بجوار قرية هوزان في 5 آب/أغسطس، ما أسفر عن مقتل شقيقين وإصابة ابن عمهما. وعندما وصل المسعفون المدنيون بسيارة إطفاء وسيارة إسعاف، دمر صاروخ موجه ثان سيارة الإسعاف، ما أدى إلى إصابة اثنين من المسعفين. ويزعم أن الصواريخ وإطلاق النار الذي أعقب ذلك جاء من منطقة مجاورة تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية والقوات السورية والقوات الروسية.

80- وفي تاريخ أحدث، مع حلول مساء يوم 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أصابت ثلاثة إلى ستة صواريخ ثلاثة مبان في شارع سكني في عفرين، ما أسفر عن مقتل 3 مدنيين وإصابة 17 آخرين، بينهم 8 أطفال وعدة نساء. ويقع في الجوار مستشفين، أحدهما مستشفى الشفاء الذي تعرض لهجوم مميت في وقت سابق في حزيران/يونيه⁽⁶²⁾. ومن المعروف أيضاً أن في المنطقة عدة مواقع عسكرية وأمنية للجيش التركي والجيش الوطني السوري، وكانت محور قصف متكرر خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

81- وقد تشكل غارات القوات الموالية للحكومة أو قوات سوريا الديمقراطية على المناطق المأهولة (الفقرات 78-80 أعلاه) جريمة الحرب المتمثلة في شن هجمات عشوائية تؤدي إلى مقتل أو إصابة مدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، وكما استُنتج سابقاً، إذا كانت الهجمات بالعبوات الناسفة المرتجلة (الفقرات 76-77 أعلاه) قد نفذتها أطراف في النزاع، فإنها قد تشكل جريمة الحرب المتمثلة في شن هجمات عشوائية تؤدي إلى قتل أو إصابة مدنيين⁽⁶³⁾.

(61) انظر المرفق الثاني و A/HRC/43/57، الفقرة 14.

(62) A/HRC/48/70، الفقرة 79.

(63) المرجع نفسه، الفقرة 90.

باء - الاعتقال والاحتجاز التعسفيان، والاختفاء القسري، وأوضاع الاحتجاز

82- أفادت مصادر بأن فعالية الهياكل شبه القضائية للحيش الوطني السوري تتحسن، بيد أن بعض الفصائل تواصل احتجاز الأشخاص تعسفاً، خارج نطاق تلك الهياكل. وأفاد معتقلون سابقون بأن الفصائل قامت باعتقالات وكانت مسؤولة عن إدارة مرافق الاحتجاز، وكان مسؤولو المخابرات التركية حاضرين أحياناً في الاستجوابات أو يوجهونها. وأفاد كثير من المحتجزين بأنهم لم يمثلوا قط أمام قاض، وأن إطلاق سراحهم تم بدفع رشى أو بضغط خارجي. وأفاد آخرون بأنهم لم يروا قاضياً إلا قرب نهاية فترة احتجازهم، وفي بعض الحالات بعد عدة سنوات.

83- واستمر ورود تقارير عن قيام عناصر من الحيش الوطني السوري باحتجاز مدنيين أتهموا بجرائم أمنية مزعومة وبناتقاد فصائل الحيش الوطني السوري. ويجري التحقيق في احتجاز صحفيين تعسفاً. واحتُجز أشخاص آخرون على سبيل الانتقام في نزاعات شخصية أو نزاعات على أملاك، بمن فيهم أفراد قدموا طلبات رسمية لاسترداد أملاكهم (الفقرة 91 أدناه).

84- وأفاد معتقلون أُفرج عنهم مؤخراً بارتكاب التعذيب وسوء المعاملة في مركز احتجاز تابع للحيش الوطني السوري في وقت سابق من عام 2021. وتتضمن التقارير ادعاءات بممارسة التعذيب حتى الموت. ويُدعى أن التعذيب وسوء المعاملة وقعا أساساً أثناء جلسات استجواب، وشملا الضرب ووضعيات مجهدة، واستخدام مسدسات الصعق الكهربائي، والصدمات الكهربائية، بما في ذلك على الأعضاء التناسلية. كما صُورت محتجزات بملابسهن الداخلية. وأفيد بوقوع معظم هذه الممارسات في مراكز الاحتجاز في مقر فرقة الحمزة في حوار كلس، وفي الراعي، وكذلك في مواقع غير رسمية للاحتجاز المؤقت. وتتعلق معظم الادعاءات باتهامات ضد فرقة الحمزة وفرقة السلطان مراد.

85- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جُمعت روايات متعددة عن حدوث وفيات أثناء الاحتجاز لدى الحيش الوطني السوري، ولا سيما في مركزي الاحتجاز في الراعي وزيارة، في منطقة الباب. وفي حين أن جثث المتوفين أُعيدت إلى أسرهم، حسبما أفاد الأقارب، ليس هناك ما يشير إلى أن الحيش الوطني السوري بدأ أي تحقيق في هذه الوفيات. وأبلغ الأقارب عن وجود آثار سوء معاملة على جثة أحد المتوفين.

86- وأكدت المعلومات التي جُمعت عن مصير أشخاص فُقدوا في عامي 2018 و2019⁽⁶⁴⁾ وجود ممارسات ترقى إلى مستوى الاختفاء القسري. واحتُجز العديد من المدنيين مع منع الاتصال فترات طويلة، ولا يزال بعضهم مفقوداً حتى وقت كتابة هذا التقرير. وفي بعض الحالات، علم الأقارب أن ذويهم ماتوا مؤخراً أثناء الاحتجاز، بينما علم آخرون بمكان وجود المفقودين، بوسائل منها وسائل التواصل الاجتماعي، وتمكنوا من تأمين الإفراج عنهم بعد دفع رشى.

87- وفي تطور مشجع، قدم الحيش الوطني السوري معلومات عن أربع حالات حوكم فيها أفرادها داخلياً بتهمة ارتكاب أعمال تعذيب وسوء معاملة واختطاف بين عامي 2019 و2021. ولا تملك اللجنة بعد تفاصيل عن الإجراءات القضائية.

88- ولدى اللجنة أسباب معقولة تجعلها تعتقد أن بعض فصائل الحيش الوطني السوري، بما فيها فرقة السلطان مراد وفرقة الحمزة، قد سلبت أشخاصاً حريتهم بصورة غير مشروعة، بما في ذلك في سياق أعمال انتقامية بسبب نزاعات شخصية أو نزاعات على أملاك. وقد يكون عناصر في الحيش الوطني السوري ارتكبوا أعمال تعذيب ومعاملة قاسية واعتداءات على الكرامة الشخصية، بما في ذلك أشكال من

(64) انظر A/HRC/46/55، الفقرة 96؛ وA/HRC/45/31، الفقرة 55.

العنف الجنسي، وهي أعمال تشكل جرائم حرب. وعلاوةً على ذلك، لا تزال فصائل الجيش الوطني السوري مسؤولة عن ممارسات ترقى إلى مستوى الاختفاء القسري (انظر أيضاً الفقرة 93 أدناه).

جيم - التدابير المؤثرة على حقوق الملكية

89- واصلت فصائل الجيش الوطني السوري شغل الأملاك في مدينة عفرين، بما في ذلك المنازل والمدارس والمحلات التجارية والمصانع، ما أثر بشكل خاص على أصحابها النازحين. وفي حين استمرت أنماط سلب الأملاك ونهبها وشغلها ومصادرتها، بسُبل منها فرض "الضرائب"⁽⁶⁵⁾، لا سيما خلال موسم حصاد الزيتون، فمن يواضع التشجيع أيضاً ظهور تقارير مؤخراً تفيد برد أملاك كانت مشغولة سابقاً والتعويض عنها.

90- وواجه عدد من المالكين الذين يعيشون في الخارج أو النازحين داخلياً تحديات إدارية في إدارة ممتلكاتهم وتم الاستيلاء على محاصيلهم وبيعها على الرغم من تقديمهم الوكالات اللازمة لإدارة أملاكهم. وخلال الفترة قيد الاستعراض، استولت الجماعات المسلحة على محصول آلاف أشجار الزيتون - أحياناً بدعوى تحصيل "الضرائب" - ولم تعد تعترف بالوكالات الرسمية أو غير الرسمية التي تسمح لمالكي الأراضي الغائبين بصون ممتلكاتهم. وفي الفترة بين تموز/يوليه ونشرين الثاني/نوفمبر 2021، قامت جماعتان مسلحتان، هما الجبهة الشامية وفرقة السلطان مراد، في معبلي وبلبل بمحافظة حلب، ببيع حقوق جمع محاصيل الزيتون إلى أطراف ثالثة، على الرغم من اعتراض المالكين الغائبين.

91- وأفاد بعض المالكين بأنهم وجهوا شكاوى إلى اللجنة المشتركة المنشأة مؤخراً لإعادة الحقوق في عفرين (المشار إليها أيضاً باسم "لجنة رد المظالم") لاسترداد ممتلكاتهم. وتعامل آخرون مباشرة مع فصائل الجيش الوطني السوري لاسترداد ممتلكاتهم المصادرة، من خلال دفع رشى، وذكروا أنهم أحجموا عن اللجوء إلى الآليات الرسمية المتاحة خوفاً من انتقام فصائل الجيش الوطني السوري. وجمعت لجنة التحقيق عدة تقارير عن أعمال انتقامية قام بها أفراد من الجيش الوطني السوري ضد مالكي قداموا شكاوى لاسترداد أملاكهم أو التعويض عنها، بما في ذلك التهديد اللفظي والضرب والاختطاف؛ وفي إحدى الحالات، قُتل مزارع بعد أن تمكن من استعادة أملاكه من الفصائل المسلحة في منطقة عفرين.

92- وقد تشكل مصادرة أطراف النزاع للأملاك الخاصة، ولا سيما عند تحقيق مكاسب شخصية، من خلال بيع المحاصيل أو حقوق جمعها أو فرض "ضرائب"، جريمة الحرب المتمثلة في النهب.

93- وفيما يتعلق بالاستنتاجات التي تشير إلى ارتكاب أعضاء في الجيش الوطني السوري انتهاكات (الفقرتان 88 و91 أعلاه)، في المناطق الخاضعة فعلياً للسيطرة التركية، تتحمل تركيا، قدر الإمكان، المسؤولية عن ضمان النظام العام والسلامة العامة وتوفير حماية خاصة للنساء والأطفال. وتظل تركيا ملزمة بالالتزامات الواجبة التطبيق في مجال حقوق الإنسان تجاه جميع الأفراد الموجودين في تلك الأراضي. وإذا لم تتدخل القوات التركية لوقف هذه الانتهاكات عندما يتم إعلامها بها، فإنها قد تنتهك الالتزامات المذكورة أعلاه⁽⁶⁶⁾.

(65) A/HRC/39/65، الفقرات 28-30؛ وA/HRC/40/70، الفقرة 67؛ وA/HRC/42/51، الفقرة 62؛ وA/HRC/43/57،

الفقرات 41-42 و56-57؛ وA/HRC/45/31، الفقرات 46-50 و63-64.

(66) A/HRC/46/55، الفقرة 94؛ وA/HRC/45/31، الفقرتان 67-68.

سادساً - شمال شرق الجمهورية العربية السورية

- 94- ظلت الحياة في شمال شرق البلد غير آمنة⁽⁶⁷⁾. فالناس الذين يعيشون على طول خطوط المواجهة بين منطقة عملية نبع السلام، في أجزاء محافظتي الحسكة والرقّة الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، والجزء الشمالي من محافظة حلب (انظر المرفق الثاني)، معرضون بصفة منتظمة للأعمال العدائية، ويخشون المزيد من التصعيد، بما في ذلك بعد التصريحات التركية في تشرين الأول/أكتوبر 2021.
- 95- كما كان الوضع في جنوب المنطقة متقلباً، لا سيما في محافظة دير الزور، مع استمرار هجمات داعش وعمليات مكافحة الإرهاب رداً عليها. وفي جميع أنحاء الشمال الشرقي، كان المعارضون للإدارة الذاتية الحاكمة⁽⁶⁸⁾ يعيشون أيضاً في خوف من الاحتجاز التعسفي إذا أعربوا صراحة عن آرائهم. كما وُثقت الظروف المعيشية البائسة، فضلاً عن المخاطر الصحية التي يحدثها التلوث الناجم عن مصافي النفط في دير الزور والحسكة. وظلت مستويات العنف مرتفعة في مخيمات النازحين التي تحولت إلى مراكز احتجاز، مثل مخيمي الهول وروج، حيث يُحتجز زهاء 60 000 شخص، أكثرهم من النساء والأطفال⁽⁶⁹⁾، منذ ما يقرب من ثلاث سنوات.

ألف - مقتل المدنيين في مناطق خطوط المواجهة وفي غارات الطائرات المسيّرة

- 96- تواصل القتال في مدينتي عين عيسى بمحافظة الرقة وتل تمر بمحافظة الحسكة وحولهما، ما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى واستمرار نزوح المدنيين الذين يعيشون بالقرب من خطوط المواجهة داخل الأراضي التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية.
- 97- وفي فجر يوم 4 آب/أغسطس، دُمر جزئياً منزل في قرية الصفوانية، بالقرب من خط المواجهة بجوار عين عيسى، في هجوم يُحتمل أن يكون قد وقع في سياق تبادل لإطلاق النار ضمن المنطقة. وقُتلت أسرة مكونة من أربعة أفراد، من بينهم ثلاثة أطفال. وفي 17 آب/أغسطس، وبعد غروب الشمس، أدى قصف مدفعي على قرية أبو راسين، القريبة من تل تمر والواقعة على خط المواجهة، إلى مقتل امرأة في منزلها، وإصابة ما لا يقل عن 10 مدنيين آخرين. ودُمرت مبان سكنية ومدرسة، وتلا ذلك نزوح السكان. وفي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، تعرضت قرى أخرى للقصف، وشُرد المزيد من المدنيين في ريف الحسكة.
- 98- وظلت خلايا داعش المتبقية نشطة في شمال شرق البلد، وواصلت شن هجمات. وكان آخرها هجوم على سجن الصناعة في غويران (الفقرة 108 أدناه) في 20 كانون الثاني/يناير 2022⁽⁷⁰⁾. ونفذ التحالف وقوات سوريا الديمقراطية عمليات متكررة لمكافحة الإرهاب، لا سيما في محافظة دير الزور، وفي بعض الأحيان في محافظتي الحسكة والرقّة أيضاً. وتفيد التقارير بأن عدة حوادث من هذا القبيل أدت إلى وقوع إصابات، ولا تزال التحقيقات جارية.

(67) قُتل ما مجموعه 245 مدنياً، وأصيب ما لا يقل عن 181 آخرين، في حوادث شملت القصف والاشتباكات المسلحة وإطلاق النار والقتل المستهدف والعبوات الناسفة المرتجلة أو المتفجرات من مخلفات الحرب، وهي حوادث تحققت منها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في عام 2021.

(68) A/HRC/45/31، الفقرة 12.

(69) S/2021/890، الفقرة 8.

(70) انظر: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/OCHA%20Syria%20Qamishli%20Flash%20Update%202001_FINAL.pdf

99- وتلقت اللجنة تقارير عن عدة غارات بطائرات مسيّرة يشتبه في أن تركيا نفذتها، وهو ما يتسق مع اعتراف السلطات التركية باستهداف "إرهابيين" في الجمهورية العربية السورية⁽⁷¹⁾. كما وثقت اللجنة ما يُشتبه أنهما غارتان مستهدفتان بطائرات مسيّرة على بلدين داخل مناطق تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية وتحاذي الحدود مع تركيا. ويبدو أن أفراداً مرتبطين بالسلطات الكردية كانوا مستهدفين.

100- واستهدف الهجوم الأول مركبة غير عسكرية مكونة أمام مجلس العدالة الاجتماعية في عين العرب، شمال محافظة حلب، في 20 تشرين الأول/أكتوبر. وقُتل شخصان، أحدهما سائق السيارة، وأفيد عن إصابة ثلاثة آخرين على الأقل. وكان أحد المصابين - الذي يُعتقد أنه ربما كان المستهدف بالهجوم - هو الرئيس المشارك لمجلس العدالة الاجتماعية. وبعد ظهر يوم 9 تشرين الثاني/نوفمبر أيضاً، أصاب هجوم ثان مركبة في مدينة القامشلي بمحافظة الحسكة، ما أسفر عن مقتل ثلاثة رجال أثناء عودهم إلى منازلهم من جنازة، وجميعهم من أقارب رئيس لجنة الدفاع في الجزيرة. وكان عمر الضحية الأكبر سناً 82 عاماً، وكان معروفاً عنه أنه عضو في جبهة التحرير الوطني الكردستانية.

101- وفي كلتا الحالتين، يبدو أن المركبات استُهدفت عمداً، وأن الصواريخ المستخدمة كان مصدرها على الأرجح طائرات مسيّرة تركية. ولم تعترف السلطات التركية بضلوعها في هاتين الحالتين. ولا تزال التحقيقات جارية.

باء - سلب الحرية تعسفاً

ممارسات الاحتجاز التعسفي والترهيب ضد الأفراد المنتمين إلى أحزاب سياسية كردية معارضة والصحفيين

102- واصلت قوات سوريا الديمقراطية احتجاز أفراد منتمين إلى أحزاب سياسية معارضة لحزب الاتحاد الديمقراطي أو الإدارة الذاتية، أو يُعتقد أنهم مرتبطين بها، على خلفية استمرار التوترات بين الأكراد. وكان من بين المحتجزين أعضاء في المعارضة ونشطاء في المجتمع المدني وإعلاميون⁽⁷²⁾.

103- وفي قضية بارزة، اعتقل الأسايش في أيار/مايو 2021 عضواً في الحزب الديمقراطي الكردستاني المعارض لحزب الاتحاد الديمقراطي، وهو جزء من المجلس الوطني الكردي، في منزله بمدينة الحسكة، لجعله يذلي بشهادته في قضية فساد، حسبما أُدعي. وفي 28 حزيران/يونيه 2021، استُدعي شقيقه إلى المستشفى العسكري في الحسكة، حيث توفي المحتجز لتوه، حسبما ذُكر، على إثر سكتة دماغية. وعندما أُعيدت جثته إلى أسرته، كانت تحمل علامات تعذيب واضحة، بما في ذلك آثار ضرب وحروق.

104- وفي 17 تموز/يوليه، اعتقل أفراد ملثمون أربعة أعضاء في الحزب الديمقراطي الكردستاني، من بينهم صحفيان، في بلدات مختلفة واحتُجزوا مع منع الاتصال. وأفيد أنه أُفرج عن ثلاثة منهم، بمن فيهم أحد الصحفيين، في تشرين الثاني/نوفمبر.

105- واستمرت العوائق التي تحول دون حرية التعبير والمضايقات ضد وسائل الإعلام، بما في ذلك اعتقال الصحفيين. وفي 16 حزيران/يونيه، اعتُقل صحفي بارز في الرقة. وبعد ذلك بوقت قصير، في 20 حزيران/يونيه، أُغلقت قناة كردستان 24 التلفزيونية. وفي 24 أيلول/سبتمبر، تجمع متظاهرون أمام مكاتب الأمم المتحدة في القامشلي للتظاهر ضد الاعتقالات التعسفية لمدنيين وأعضاء في المجلس الوطني الكردستاني. وتعرض المتظاهرون والصحفيون الذين كانوا يغطون المظاهرة للضرب على أيدي أعضاء حركة

(71) انظر: <https://www.msb.gov.tr/SlaytHaber/30112021-40321> (باللغة التركية).

(72) انظر أيضاً A/HRC/46/55، الفقرة 50.

شباب الثورة الكردية. وبعد ذلك بأربعة أيام، أُضرمت النيران في مكاتب رووداو. وفي 7 كانون الأول/ديسمبر، اعتُقل صحفيون، بمن فيهم موظفون في رووداو، فترة وجيزة بينما كانوا يغطون مظاهرة ضد تجنيد الأطفال.

106- وتوجد أسباب معقولة تدعو للاعتقاد أن قوات سوريا الديمقراطية استمرت في سلب أعضاء في المعارضة ونشطاء في المجتمع المدني وإعلاميين حريتهم بشكل غير قانوني. وفي إحدى الحالات (الفقرة 103 أعلاه)، ربما تكون قوات سوريا الديمقراطية قد ارتكبت جريمة الحرب المتمثلة في المعاملة القاسية وسوء المعاملة بحق محتجز في عهدها، ما أدى إلى وفاته.

تجنيد الأطفال

107- تراجع تجنيد قوات سوريا الديمقراطية للأطفال، بعد التزامها بوقف هذه الممارسة⁽⁷³⁾. ووثقت اللجنة حالات ثلاث فتيات وفتى واحد، جميعهم في الخامسة عشرة من العمر، اختطفتهم حركة شباب الثورة الكردية في عامودا والقامشلي في تشرين الثاني/نوفمبر، من أجل تجنيدهم قسراً. وفي 30 أيلول/سبتمبر، استدعى فرع المخابرات التابع لقوات سوريا الديمقراطية في الدرباسية بمحافظة الحسكة والد فتاة قاصر جندتها المجموعة نفسها في عام 2020، حيث أفادت التقارير أن ابنته هربت. واحتُجز في الحبس الانفرادي مدة خمسة أيام، وأخضع لضغوط نفسية، وأُتهم بترتيب هروب ابنته. وينبغي لقوات سوريا الديمقراطية، تماشياً مع التزامها الموقع مع الأمم المتحدة، أن تضمن حظر تجنيد الأطفال فعلياً في جميع أنحاء المنطقة التي تسيطر عليها⁽⁷⁴⁾.

احتجاز وحبس أفراد، بمن فيهم أطفال، يُدعى أن لهم صلات بداعش

108- ظل أكثر من 10 000 شخص يُشتبه في أنهم مقاتلون سابقون في داعش وأفراد آخرون يُدعى أنهم يرتبطون بالجماعة⁽⁷⁵⁾ محتجزين في الشمال الشرقي، وفي أحيان كثيرة مع منع الاتصال. ولا يزال المحتجزون الأجانب، ومعظمهم عراقيون، لا يمكنهم اللجوء إلى القضاء، لأن محاكم الإدارة الذاتية لا تحاكم سوى محتجزي داعش السوريين⁽⁷⁶⁾. ومما يبعث على القلق أن نحو 800 فتى محتجزون في مراكز الاحتجاز هذه، وكثير منهم مع البالغين متطرفين، بمن فيهم 650 فتى محتجزين في سجن غويران المكتظ بمحافظة الحسكة، حيث الظروف الصحية تثير الجزع. وتلقت اللجنة تقارير عن النقل المرتقب لنحو 200 فتى محتجزين حالياً في سجن الصناعة في غويران إلى "مركز أوكيش للتأهيل" في الحسكة الذي يجري بناؤه حالياً.

109- ولا يزال نحو 60 000 شخصاً بمن فيهم ما يقرب من 40 000 طفل، محتجزين بصورة غير قانونية في مخيمي الهول وروج⁽⁷⁷⁾. وظلت الظروف المعيشية داخل المخيمين تبعث على الأسى⁽⁷⁸⁾، وفرص الحصول على الرعاية الصحية فيها محدودة، ما يؤدي إلى معاناة الأطفال والنساء وإلى حدوث وفيات يمكن تفاديها.

(73) S/2021/398، الفقرة 10؛ وA/75/873-S/2021/437 و <https://childrenandarmedconflict.un.org/2019/07/syrian-democratic-forces-sign-action-plan-to-end-and-prevent-the-recruitment-and-use-of-children/>

(74) A/HRC/43/CRP.6، الفقرة 92؛ وA/HRC/43/57، الفقرة 102.

(75) A/HRC/48/70، الفقرتان 108-109.

(76) A/HRC/45/31، الفقرة 77؛ وA/HRC/48/70، الفقرة 109.

(77) بلغ عدد المحتجزين منهم في مخيم الهول 56 381 شخصاً، منهم 36 016 طفلاً. انظر أيضاً A/HRC/46/55، الفقرة 96.

(78) A/HRC/48/70، الفقرات 110-112.

110- وسادت نزعة التطرف وانعدام الأمن في أجزاء معينة من مخيم الهول، حيث أُبلغ عن 91 جريمة قتل و41 محاولة قتل في المخيم منذ بداية عام 2021. كما أُبلغ البعض عن تعرضهم للوصم والتهديد من مقيمين ملتزمين بأيدولوجية داعش ومن إدارة المخيم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل فتاتان وامرأتان، وأصيب طفلان بجروح، بعد أن صدمتهم شاحنات لنقل المياه. وغرق أطفال آخرون في حفر الصرف الصحي أو حُرِقوا عندما اشتعلت النيران في خيامهم بسبب سخانات الغاز المستخدمة في فصل الشتاء.

111- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُفِرَجَ عن نحو 1 300 سوري من شمال شرق البلد كانوا محتجزين في مخيم الهول. غير أن القادمين من مناطق أخرى من الجمهورية العربية السورية ظلوا عالقين في المخيم. وأُفِرَجَ أيضاً عن أعداد صغيرة من العراقيين وغيرهم من الأجانب وأعيدوا إلى أوطانهم خلال الفترة نفسها (انظر المرفق الخامس). ومع ذلك، على الرغم من إعادة عدد محدود من الأطفال الأجانب إلى أوطانهم مؤخراً، لا يزال عدد من الدول عازفاً عن استعادة رعاياه البالغين من المخيمات، متذرعاً، بوجه خاص، بالمخاطر الأمنية، وبافتراض بأن العدالة سيكون تحقيقها أفضل إذا حوكم الأفراد في عين المكان في الجمهورية العربية السورية حيث يمكن العثور على شهود وأدلة، ويكون معظم البالغين ذهبوا إلى الجمهورية العربية السورية طواعية للانضمام إلى داعش، مع ما يشكله ذلك في أحيان كثيرة من انتهاك للقوانين الوطنية. وهذه الشواغل لا يمكن أن تبرر الإبقاء على الوضع الراهن.

112- إن سلب الأفراد، بمن فيهم الأطفال، الذين يُدعى أن لهم صلات بداعش (الفقرة 108 أعلاه) حريتهم دون تهمة بموجب أحكام القانون الجنائي أو دون إجراء تقييم فردي من هيئة محايدة ومستقلة للوقوف على ما إذا كان احتجازهم تبرره أسباب أمنية حتمية هو أمر مخالف للقانون⁽⁷⁹⁾. ومن بين هؤلاء الأفراد العديد من الأجانب الذين يمكن إعادتهم إلى أوطانهم ويمكن محاكمتهم أمام محاكمهم الوطنية. وتثير الظروف التي يُحتجزون فيها مخاوف بشأن انتهاك أحد أبسط منطلقات القانون الدولي الإنساني: الالتزام بمعاملة جميع الأفراد الذين لا يشاركون - أو ما عادوا يشاركون - في الأعمال العدائية معاملة إنسانية.

113- وكما ذكرت اللجنة منذ عام 2018، لا يمكن تبرير الاحتجاز المعمم لما يقرب من 60 000 فرد في مخيمي الهول وروج (الفقرتان 109 و110 أعلاه)، وهو يشكل سلباً للحرية بما يخالف القانون، ويشكل بالنسبة للأطفال البالغ عددهم زهاء 40 000 حرمانهم من حقوق الطفل بمجموعها⁽⁸⁰⁾. ولدى اللجنة أيضاً أسباب معقولة تجعلها تعتقد أن الظروف في مخيم الهول على وجه الخصوص قد تشكل معاملة قاسية أو لا إنسانية⁽⁸¹⁾.

سابعاً- التوصيات

114- تكرر اللجنة توصياتها السابقة، وبوجه خاص تدعو جميع الأطراف إلى ما يلي:

(أ) وقف جميع الهجمات العشوائية والهجمات المباشرة على المدنيين والأعيان المدنية؛ واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة من أجل التقليل إلى أدنى حد من الإضرار بالسكان المدنيين؛ وإجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة وذات مصداقية في الحوادث التي أدت إلى إصابات في صفوف المدنيين والتي

(79) A/HRC/46/55، الفقرة 95.

(80) A/HRC/37/72، الفقرة 59، والمرفق الثالث، الفقرات 15-17؛ وA/HRC/46/55، الفقرة 96.

(81) A/HRC/48/70، الفقرتان 116-117.

تورطت فيها قواتها وضمان محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات وضمان عدم التكرار؛ وإعلان نتائج التحقيقات؛

(ب) الوقف الفوري للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، في أماكن الاحتجاز؛ ووقف جميع أشكال الاحتجاز مع منع الاتصال والإفراج عن المحتجزين تعسفاً؛ وضمان وصول المراقبين المستقلين دون عوائق إلى جميع أماكن الاحتجاز؛

(ج) اتخاذ جميع التدابير الممكنة، وفقاً لقرار مجلس الأمن 2474(2019)، لتحديد مكان جميع المحتجزين و/أو المختفين، وتحديد مصيرهم وضمان التواصل مع عائلاتهم؛

(د) السعي إلى تحقيق وقف دائم لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد، وفقاً لقرار مجلس الأمن 2254(2015).

115- وعلاوة على ذلك، توصي اللجنة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما يلي:

(أ) تيسير إنشاء آلية مستقلة ذات ولاية دولية لتنسيق وتجميع المطالبات المتعلقة بالمفقودين، بمن فيهم الأشخاص الذين تعرضوا للاختفاء القسري؛

(ب) استعادة رعاياها المحتجزين في شمال شرق الجمهورية العربية السورية لارتباطهم المزعوم بتنظيم الدولة الإسلامية، ولا سيما الأطفال مع أمهاتهم، وفقاً لمصالح الطفل الفضلى، وكذلك في ضوء الظروف المزرية في المخيمات. ويمكن عدم إعادة الأفراد إلى بلدانهم في حال كانوا عرضةً للاحتجاز التعسفي أو الأذى البدني، بما في ذلك عقوبة الإعدام؛

(ج) ضمان أن تكون عودة اللاجئين السوريين طوعية وآمنة لا يتعرضون فيها لأذى جسدي أو لانتهاك حقوقهم الإنسانية الأساسية؛

(د) مواصلة السعي إلى المساءلة، بسبل منها ضمان فعالية الهياكل الأساسية للتشريع والتحقيق والقضاء والنيابة العامة والاستثمار فيها؛

(هـ) إجراء تقييمات مستقلة لتأثير الجزاءات بغية تخفيف الآثار غير المقصودة على الحياة اليومية لسكان المدنيين. ويشمل ذلك تبسيط إجراءات الإعفاء المرهقة لأسباب إنسانية.

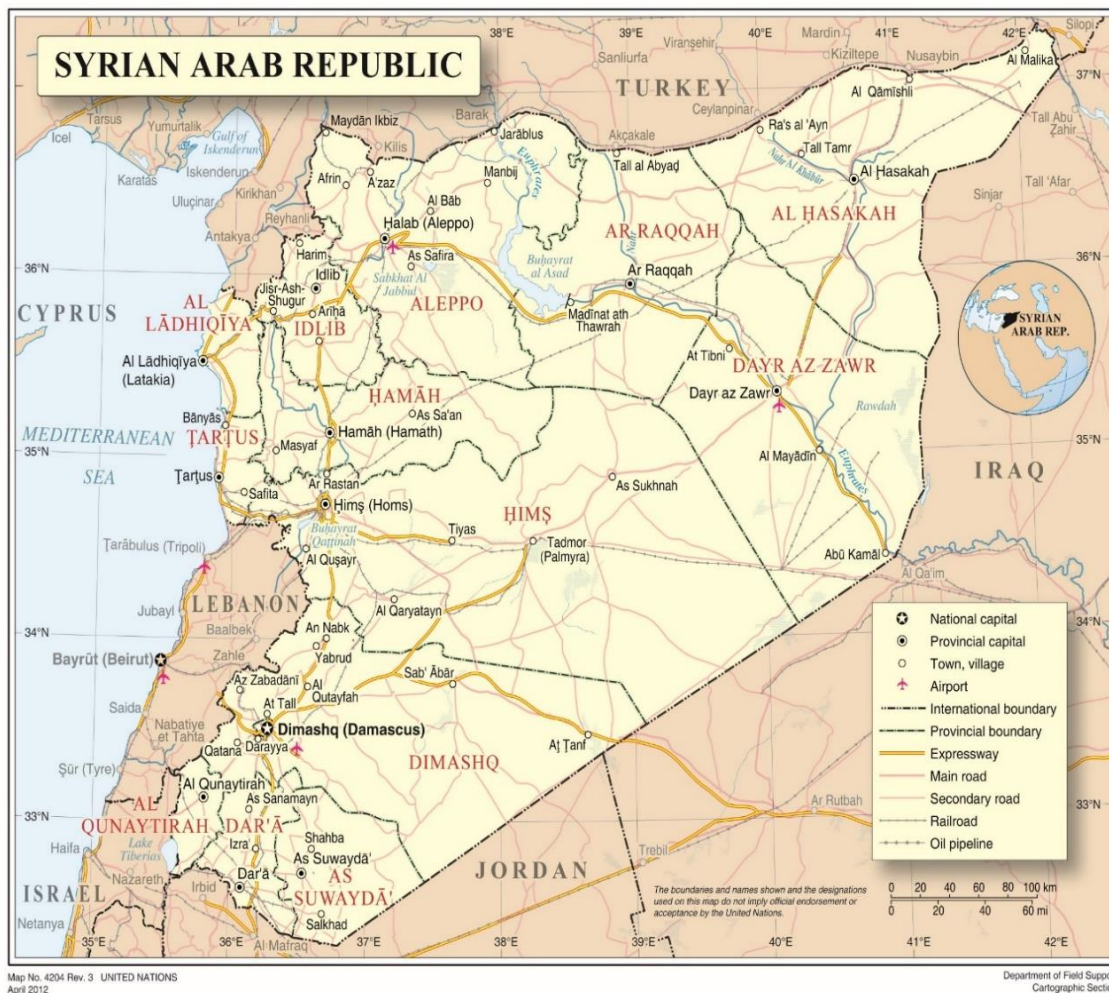
116- وتدعو اللجنة دول التحالف الناشطة في الجمهورية العربية السورية إلى ما يلي:

(أ) استعراض البروتوكولات الرسمية المتعلقة بالاستهداف وتنفيذها، وضمان أن يكون لدى المسؤولين المكلفين بالاستهداف فهم أساسي للسياق الثقافي المحلي لضمان تجنب وقوع إصابات في صفوف المدنيين؛

(ب) تدعيم عمليات التحقيق في الإصابات في صفوف المدنيين، بسبل منها ضمان تدريب الموظفين الذين يجرون هذه التحقيقات وتزويدهم بالموارد اللازمة، وإتاحة اطلاعهم على جميع السجلات ذات الصلة، وضمان استقلالهم الوظيفي عن التسلسل القيادي المسؤول عن قرارات الاستهداف، وقدرتهم على إجراء مقابلات مع الشهود، وإعلان نتائج هذه التحقيقات.

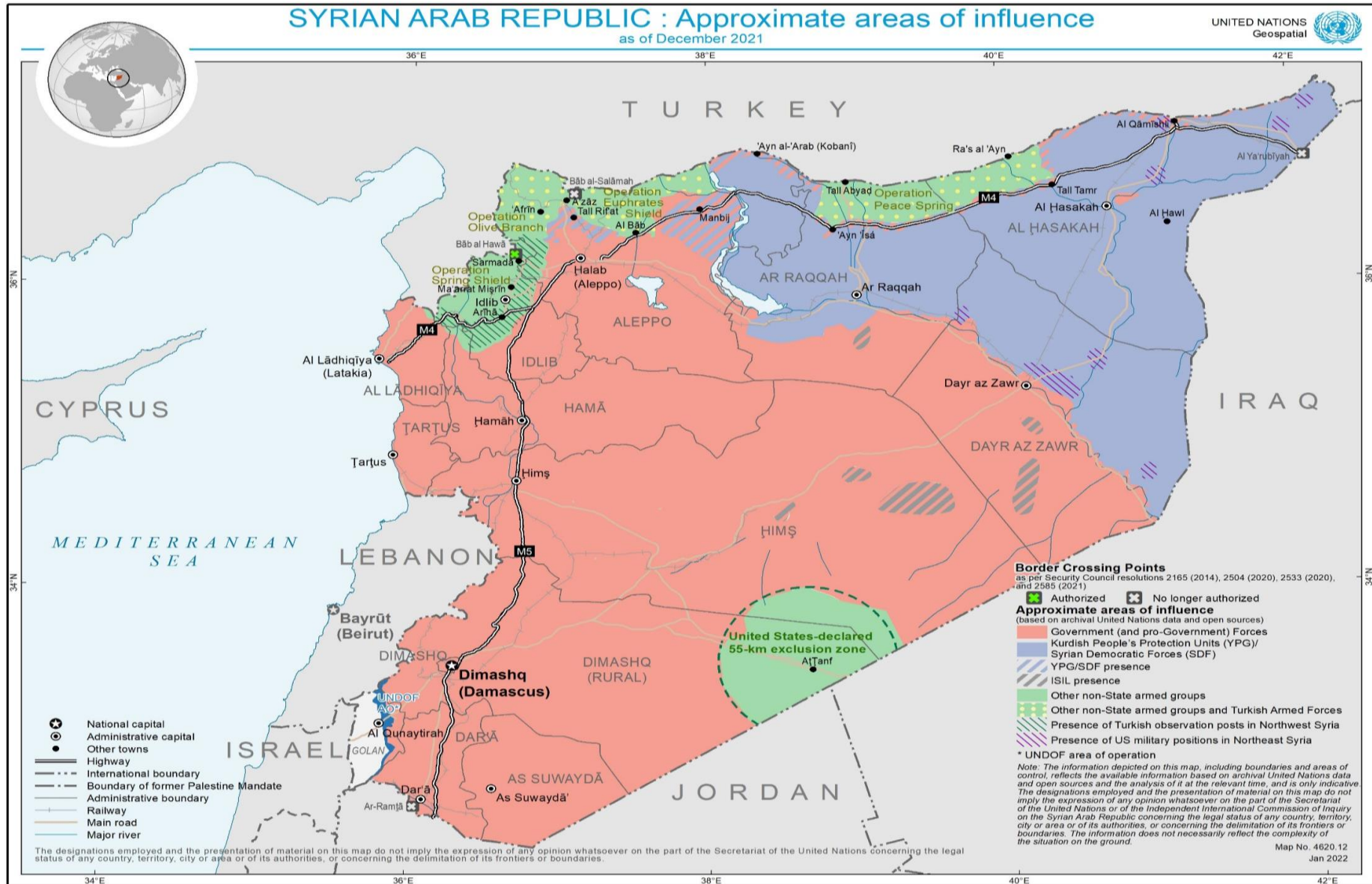
Annex I

Map of the Syrian Arab Republic¹



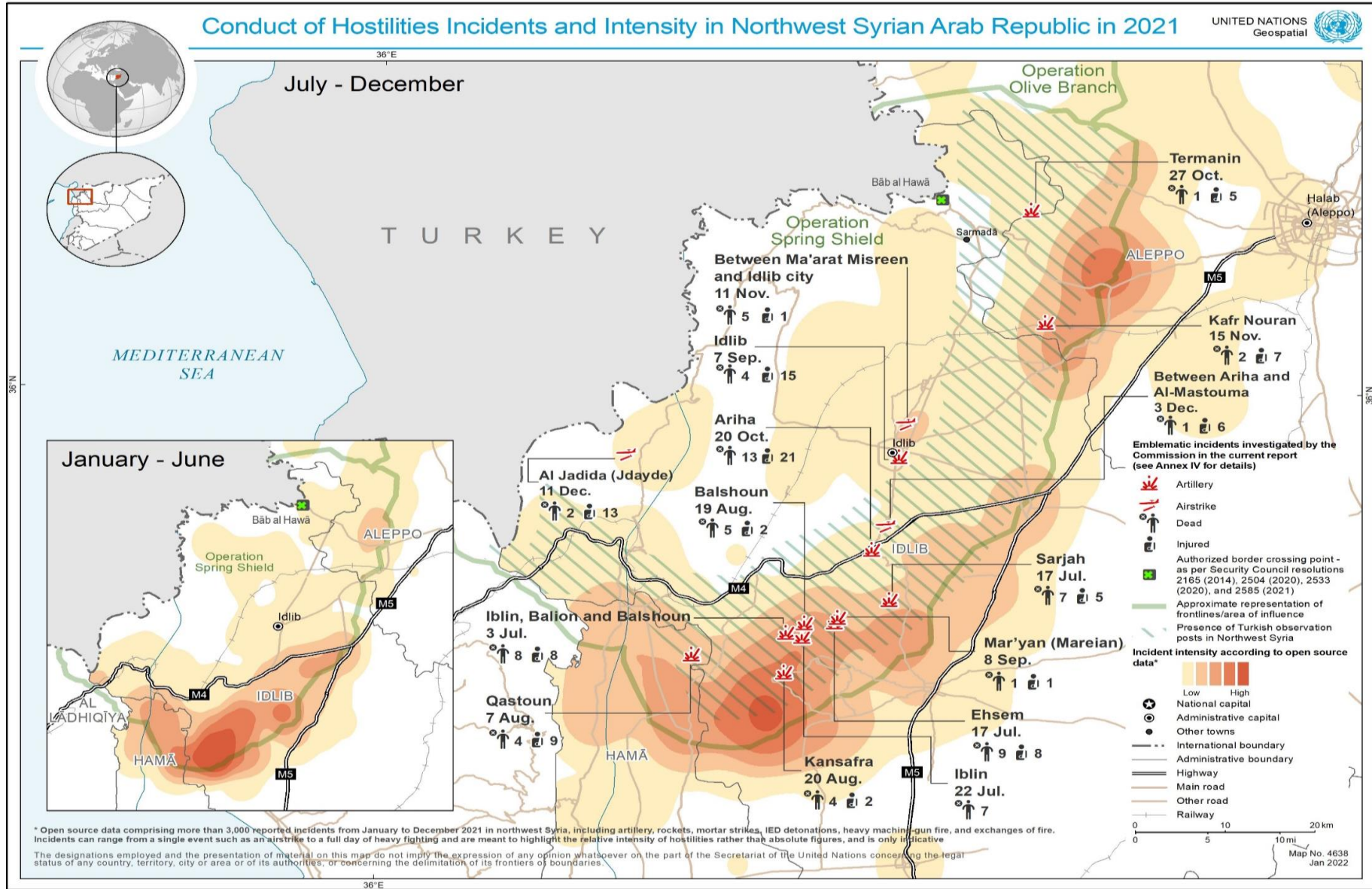
¹ The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.

Annex II: Estimated areas of influence – January 2022¹



¹ The representation of approximate areas of influence is limited to data relevant for the human rights situation in the Syrian Arab Republic and in relation to the mandate and findings of the Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic.

Annex III: Northwest Syria – violent incidents July-December 2021¹



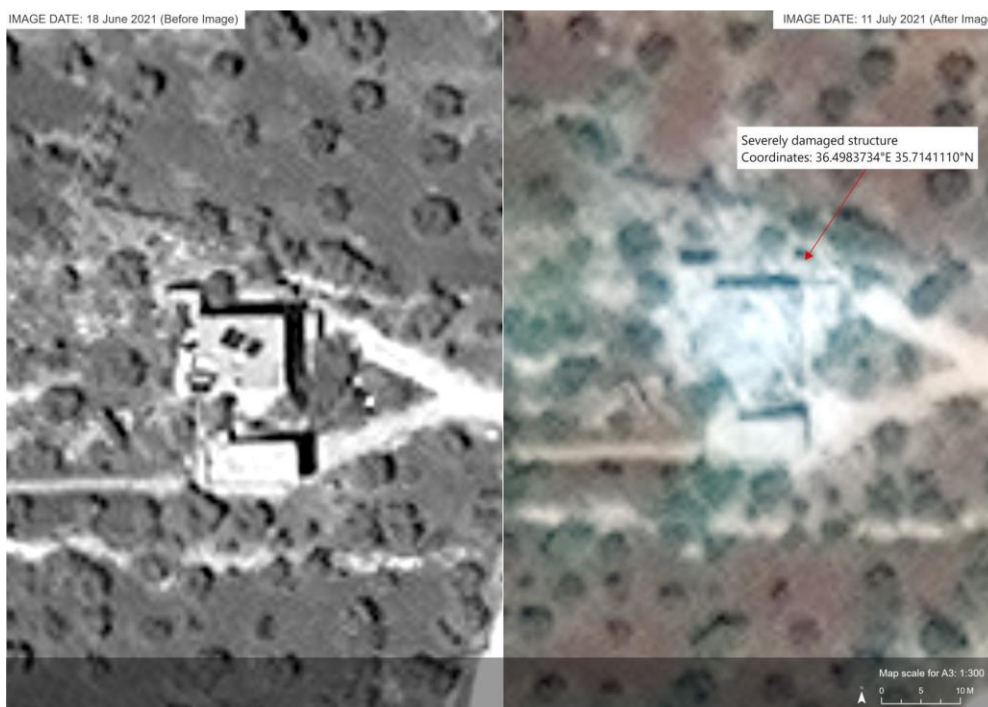
¹ The representation of approximate areas of influence is limited to data relevant for the human rights situation in the Syrian Arab Republic and in relation to the mandate and findings of the Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic.

Annex IV

Details of emblematic civilian casualty incidents in northwest Syria investigated during the reporting period

1. Iblin, Balion and Balshoun (Idlib governorate), 3 July 2021

On 3 July 2021, between approximately 05:30 and 07:00 hours, artillery shelling impacted three houses in the villages of Iblin, Balion and Balshoun (Balshun) in the Jabal al Zawiyah area, Idlib governorate killing eight people, including six children and one woman, injuring eight, including four children and three women. The villages are each located within approximately 3 kilometres of each other. In Iblin village, a munition exploded on the upper floor of a house, killing a father and three of his children. A second munition impacted some minutes later, exploding on the ground floor, killing the mother of the children and injuring another woman and two more children. In Balion another munition impacted the home of a civil defence member, killing his two daughters and lightly injuring their mother. A second munition hit as first responders were attempting to reach the two girls. In Balshoun, one munition struck the second floor of a farmer's home near the center of the village, killing a boy, and injuring his two sisters, father and mother. The mother, who was nine months pregnant at the time of the attack, lost her unborn daughter. In each case, the houses were rendered uninhabitable. Witnesses and survivors reported no military objectives or bases in the villages, with the closest military bases between two and eight kilometres away from the impacted locations. Observer information and witnesses reported the presence of drones during the attack, and photographs of remnants consistent with a Krasnopol-type weapon were observed. Analysis of the incident indicates that the strikes likely originated from the area around Ma'arrat al Numan, under control of pro-government forces at the time of the incidents, although witnesses indicated varying possible firing points in Government controlled territory.



11 July 2021 © Maxar 2021 Analysis: UNOSAT
Iblin village incident

18 June 2021 © Maxar 2021 Analysis: UNOSAT

2. Sarjah (Idlib governorate), 17 July 2021

On 17 July, in Sarjah village, Idlib governorate, between approximately 08:30 and 09:00 hours, artillery shells impacted three houses, two of which were empty, while in the third house four girls were killed. First responders arrived and removed the bodies of two of the girls from the location. The home belonged to a local family. After the first strike, the father returned from work, and his mother, the grandmother of the girls, also came to check on the family. The father informed first responders that his four daughters should have been in the house. Approximately 30 minutes after the first shells hit, a second shell impacted some 10 meters away from the house, killing the grandmother. Between 10:10 and 10:15 hours, when a group of first responders and local civilians approached the house again in order to remove the remaining bodies, a third strike impacted nearby, killing one of the first responders (as he was filming the scene), one of the local civilian men, and injuring five others, including two first responders and three local men. After the third attack, first responders did not return and a local man reported that neighbours dug through the rubble to locate the remaining bodies. Witnesses indicated that there was no military target or installation in the area. Observer information and witnesses reported the presence of drones during the attacks, while observers additionally reported the presence of Russian fixed-wing aircraft in the area as well. Photographs of remnants consistent with the guidance system of a Krasnopol-type weapon were observed. Analysis of the incident indicates that the strikes likely originated from the area around Ma'arrat al Numan, under control of pro-government forces at the time of the incidents.



27 July 2021 © Maxar 2021 Analysis: UNOSAT 14 July 2021 © Maxar 2021 Analysis: UNOSAT
Sarja village incident

3. Ehsem (Idlib governorate), 17 July 2021

On 17 July 2021, in Ehsem (Ihsim) village, Idlib governorate, at approximately 23:00 hours, at least one munition impacted a civilian home where 17 people had gathered to celebrate a recent wedding, killing nine, including six girls and three women, including the bride, and injuring eight others, including three children, the groom and at least one woman and one elderly man. The six girls who were killed included four sisters between one and seven years of age, and their two cousins. Family members of victims reported that no military presence in the village or in the area at the time. They also stated that the area is under regular drone surveillance, surmising that whoever targeted the house either knew it was a family gathering or at least had observed more people than usual visiting the home after the wedding.

Witnesses and observatories report the presence of drones in the area at the time of the attack. Other munitions were reported to have impacted other parts of Ehshem village around the same time but did not cause any other casualties. Witnesses alleged that the attack originated from an area in Kafr Nabl under the control of pro-government forces.

4. Iblin (Idlib governorate), 22 July 2021

On 22 July, in Iblin village, Jabal al Zawiya area, Idlib governorate, between approximately 05:30 and 06:00 hours, a munition impacted a house where a family of ten lived, killing three girls and one boy. Between 10 and 30 minutes later, as neighbours and surviving family attempted to reach those still in the rubble, a second munition impacted, killing the mother and her brother-in-law and father-in-law. Four other children in the family were injured, including two girls who survived and were extracted from the rubble over the course of the following two hours. The father, a baker, had already left for work when the incident occurred. Witnesses reported the presence of drones in the area at the time of the attacks. Interviewees also noted that while there may be a small number of fighters in the village, none were associated with this family or this location. Images of remnants are consistent with Krasnopol-type weapons. Witnesses alleged that the attack originated from an area in Kafr Nabl under the control of pro-government forces.



15 September 2021 © Maxar 2021 Analysis: UNOSAT 14 July 2021 © Maxar 2021 Analysis: UNOSAT
Iblin village incident

5. Qastoun (Hama governorate), 7 August 2021

On 7 August 2021, in Qastoun village, Hama Countryside, at approximately 23:00 hours three to four shells impacted, including one that hit a house, killing four children, and injuring nine others (eight children and one woman), all members of the same family. The family's home was partially demolished and the family is currently living in an internally displaced persons (IDP) camp. The family had previously been displaced and had returned three months prior to the attack to work the land following the establishment of Turkish observation posts nearby, which the head of household thought would provide protection. One of the four shells also impacted another area of the family farm, killing a number of cows. The remaining munitions impacted an empty home (the family had already been displaced) and an empty field. The father of the children, a farmer, and his second wife, were drinking tea on a veranda

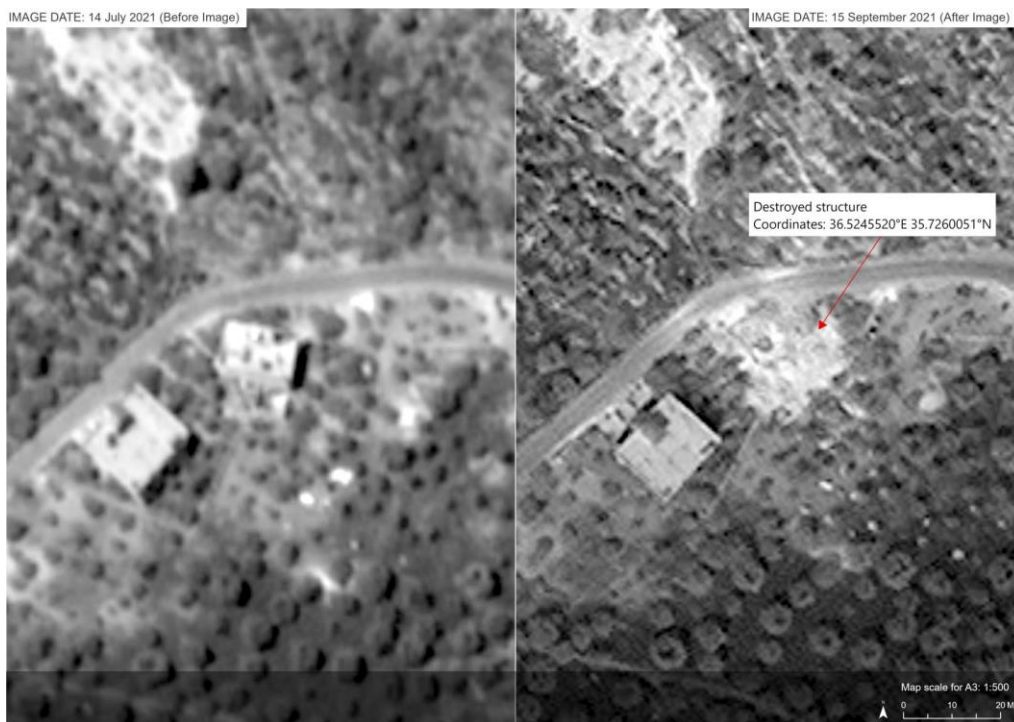
and were not injured. The father remarked that he did not hear the munition prior to its impact. While one interviewee alleged the use of guided munitions in this incident, initial analysis indicates unguided artillery or rockets were more likely used. Witnesses stated that the attack originated in Jurin, Hama countryside under control of pro-government forces.

6. Balshoun (Idlib governorate), 19 August 2021

On 19 August, in Balshoun (Balshun), Idlib governorate, between approximately 05:00 and 06:00 hours, four to five munitions impacted three houses in separate locations in the western and central parts of the village, killing five people (four boys between 11 and 15 years of age and one woman) and injuring another 5-year-old boy and a young man. The first two munitions, reportedly separated by 4-5 minutes, impacted a house on the western outskirts of the village, killing three children and their mother. Approximately 20 minutes later, two to three other munitions impacted, with at least one striking the second house in the centre of Balshoun village, next to a mosque, killing one boy, and injuring another child and a young man. Two women and one man at the second house escaped without injuries. The family in the third house reportedly fled to a shelter in the village and escaped unharmed. Interviewees noted that there were no apparent military targets or positions in or near the village, although sometimes Turkish patrols use the road next to the first house impacted. Some interviewees alleged that the father in the family in the first house hit worked for Hay'at Tahrir al-Sham digging tunnels and building barriers. The father of the family at the second home is a farmer according to local sources. Witnesses and observatories report the presence of drones in the area at the time of the attack. All interviewees reported reconnaissance aircraft flying overhead during the shelling and rescue operations. Interviewees claimed that the attack originated from Kafr Nubl, Bsalka near Kafr Nubl, Al-Hamidiya base near the M5 and Maarat al Numan or possibly from another base called Wadi Al Deif.

7. Kansafra (Idlib governorate), 20 August 2021

On 20 August 2021, in Kansafra (Kansafrah) village (Jabal al Zaweya area), Idlib governorate, in the early morning between approximately 05:00 and 06:30 hours, at least three munitions impacted at least three houses, killing four children between the ages of 5 and 12 (two girls and two boys) and injuring two men. The children were all killed in the same house, reportedly struck by the third munition, while the two men were injured in each of the two other houses. The mother of the four children reportedly took her infant child to a shelter and returned for the other children when the third munition struck. Both survived. Interviewees noted that the munitions impacted a few minutes apart, with one claiming that the entire event unfolded over 30 minutes. The father had already left the house to tend to the livestock prior to the incident. The family had reportedly moved elsewhere for 20 days fearing attacks in the area and had moved back just two days prior to the event. According to two interviewees, other shelling incidents were taking place in or near Kansafra throughout the day without civilian casualties. Observers reported the presence of drones in the area at the time of the incident and remnants of Krasnopol-type guidance systems were observed following the attack. Sources note that a Turkish military observation post is located approximately one kilometre from the house where the four children were killed on a hill called Tal Badran. Reportedly, it was not affected. Sources alleged that the attack was launched from Maarat al Numan or Kafr Nubl areas, Hamidiyah base or Wadi Al Deif basem all areas under the control of pro-government forces.



15 September 2021 © Maxar 2021 Analysis: UNOSAT 14 July 2021 © Maxar 2021 Analysis: UNOSAT
Kansafra incident, first house

8. Idlib city (Idlib governorate), 7 September 2021

A least five artillery strikes impacted parts of Idlib city and its suburbs in the evening of 7 September. The attack killed four persons, including a woman and a child, and left at least 15 injured. A young woman who had just graduated from college was killed in Idlib city while, a 4-year-old boy and his father, a university professor, were killed on the outskirts of the city. While the munitions that impacted the city appear to have been unguided artillery, the strike on the professor's home was precise (impacting the house and a car next to it), indicating that the attackers may have utilised a mix of guided and unguided munitions. Information available to the Commission suggests the munitions that impacted the city were unguided artillery fired from the southwest.



19 September 2021 © Maxar 2021 Analysis: UNOSAT 20 August 2021 © Maxar 2021 Analysis: UNOSAT
Home of university professor, outskirts of Idlib city

9. Mar'yan (Idlib governorate), 8 September 2021

On 8 September 2021, at approximately 05:40 hours, in Idlib Governorate, Mar'yan village, at least one munition hit the small medical clinic in the village that also featured a residential home on the upper floor, killing a 51-year-old woman and severely injuring her 8-year-old son. The woman and her son were evacuated from the apartment and taken to Idlib city, where the woman died of her injuries. The father, who owns the building and was the acting head of the medical point had left to pray when the attack occurred. Approximately 15 minutes after the first strike, a second munition reportedly struck the building, causing further damage though no further injuries. The medical staff sleeping in the Mar'yan Medical Point apparently avoided injury during the first attack and assisted the victims. By the time of the second attack, no one was left inside the structures. The residence and the medical point were severely damaged and the medical point was rendered inoperable. Relatives of the family stated that the family had only recently returned to Mar'yan after being displaced to Idlib, and that they were gathering belongings and intended to leave the area again. Observers reported the presence of drones at the time of the incident. Prior to the attack, multiple sources indicated that the medical point served 100–170 people per day of all ages, and was the primary facility for at least 22 villages in the surrounding area. It was reportedly the last remaining medical point in the Jabal Al-Zawya area. The basic details of this incident are consistent with a pattern of targeting medical facilities, in particular with double-tap attacks.

10. Ariha (Idlib governorate), 20 October 2021

On 20 October 2021, between 08:00 and 08:15 hours, in Ariha town, Idlib Governorate, at least ten munitions impacted an area of approximately 900 square meters in central Ariha town, killing at least 13 people, including four children and one female teacher, and injured at least 21 others, including children and women. The attack caused material damage to at least two schools as well as residential and commercial buildings. Interviewees indicated no presence of military installations or targets in the impacted area. Victims and witnesses reported that the attacks occurred in a residential/commercial area at a time when children normally went to school and residents to work. One drone was observed in the area before and during the incident. Preliminary analysis of available imagery suggests that at least some

of the munitions were fired in a high arc trajectory, likely from the south/southwest, suggesting that those munitions were likely artillery shells launched from Kafr Roma and Kafr Nabl areas, west of Maarat al Numan. Interviewees suggested that the attack originated from a Government military base south of Saraqeb, much farther to the east. All three areas are currently under the control of pro-Government forces. Despite interviewees' claim that the attack used Krasnopol laser-guided munitions and reported the presence of a drone, at present the available information suggests the use of unguided ground to ground artillery, possibly 130mm or 122mm towed field guns, both of which are reportedly part of the Syrian Arab Army's inventory. The incident was widely reported in media at the time with commentators suggesting that the attack was retaliation for an explosion targeting a bus in Damascus (see para. 21 of the report). Ariha town, situated on the M4 highway, has been subject to similar documented incidents in the past.¹ The basic elements of this attack appear consistent with patterns of Government and pro-Government attacks on markets and civilians-populated areas with unguided high-explosive weapons when such areas are likely to be crowded with civilians.

11. Termanin (Idlib governorate), 27 October 2021

On 27 October 2021, near Termanin (Turmanin) village, Idlib governorate, between approximately 14:30 and 15:00 hours, three munitions impacted the area of the "Sham Al-Kheir" or "Doumani" IDP camp, to the west of Termanin village, with one impacting IDP camp itself, killing an 11-year-old boy and injuring four children, including the boy's sister, and one woman. The boy who was killed and his sister who was severely injured had reportedly returned from school and were eating lunch when the attack occurred. The shell that impacted the camp also caused severe structural damage. The camp reportedly housed between 800 and 1,000 persons, primarily widows and children. There are no known military positions or targets located near the camp. A Turkish military position is located south of the village and the first of the three munitions impacted in the vicinity of that position without causing harm. According to the same source, the distance between the Turkish position and the IDP camp is approximately four kilometres. The second munition impacted approximately 50 meters from the camp, while the third munition caused all the recorded casualties. Remnants observed at the site indicate the use of unguided GRAD rockets. At least three were fired successively, with each impacting closer to the camp until the last one struck it, suggesting that the camp itself was the intended target, which is also consistent with previous patterns. Sources also claimed that the shells came from a government controlled area 15–20 kilometers away called Besratoun near Atarib in Aleppo governorate.

12. Between Ma'arat Misreen and Idlib city (Idlib Governorate), 11 November 2021

On 11 November 2021, between Ma'arat Misreen (Ma'arratmisrin) and Idlib city, Idlib Governorate, between approximately 10:00 and 11:00 hours, up to three airstrikes impacted a residential home and poultry farm buildings, killing five (three children between 8 months and 7 years of age, as well as the parents of the youngest two children) and injuring at least one man (the father of the 7 year old). The attack caused the destruction of the house and significant damage to the other structures on the property. Interviewees noted that there were no military installations or targets in the area and that the location had been a chicken farm for years, although chicken farming had ceased a few months prior as the families instead attended to the agriculture. The house had hosted two families of IDPs from rural Aleppo, headed by two brothers who had been hired by the owners of the land to cultivate. The family of the brother who survived was elsewhere conducting chores elsewhere on the property and were unharmed, with the exception of the 7-year-old boy who was killed and his father who was injured. Witnesses and victims reported no military objective in the area. Interviewees and observers reported the presence of a Russian fixed wing aircraft in the area at the time of the attack that had departed Hmemim Airbase 26 minutes prior.

¹ See e.g. [A/HRC/44/61](#), section V.



12 November 2021 © Maxar 2021 Analysis: UNOSAT 2 November 2021 © Maxar 2021 Analysis: UNOSAT
Poultry farm between Ma'arat Misreen and Idlib city

13. Kafr Nouran (Aleppo governorate), 15 November 2021

On 15 November 2021, in Kafr Nouran village, south of Atarib, Aleppo governorate, at approximately 09:00 hours, two munitions impacted a house, killing one woman and one boy, and injuring four other children and three civilian men. The village is located a few kilometers from the front lines with pro-Government forces and according to interviewees is under SNA control. The attack rendered the home uninhabitable and also damaged agricultural equipment. Victims interviewed alleged the use of Krasnopol munitions, but as of this writing there is no information available concerning the presence of drones or the availability of remnants to substantiate this allegation. One victim reported that the attack originated from Jendraya village to the south, which is under pro-government forces control.

14. Road between Ariha and Al-Mastouma (Idlib governorate), 3 December 2021

On 3 December, between Ariha and Al-Mastouma (Mastuma), Idlib governorate, between 09:30 and 10:00 hours, a publicly acknowledged United States airstrike on an alleged Al Qaida member killed the intended person and injured six civilians, including two girls and two boys between the ages of 10 and 15, traveling on the same road as their car overtook the targeted person's motorcycle. The family had gone to visit relatives and was returning home when the incident occurred. One of the children was filming the scenery along the road for an older sibling who was recently married and could not join the trip, capturing the moment when they overtook the motorcyclist and the strike occurred. In a Press briefing, the United States Department of Defense Press Secretary stated that the strike was launched from an MQ-9 unmanned aircraft and that it targeted and killed Musab Kinan, an alleged senior leader of Hurras al-Din, an Al-Qaida affiliated group. The United States has indicated that the incident is under investigation internally to determine whether civilian casualties occurred.²

² <https://www.defense.gov/News/Transcripts/Transcript/Article/2863617/pentagon-press-secretary-john-f-kirby-holds-an-on-camera-press-briefing/>.

15. Al Jadida (Idlib governorate), 11 December 2021

On 11 December, near Al Jadida town, at approximately 12:50 hours, a publicly acknowledged Russian Federation airstrike targeted the home of an alleged leader of Jund al-Sham, a Chechen group affiliated to Hurras Al-Din. The strike reportedly killed at least two people, including a child, and injured nine other children and four women. One of those killed may have been a fighter, as apparent militants expressed condolences for the loss of a fighter. Despite the assertion by the Russian Special Envoy of the President for Syria, Alexander Lavrentyev, during a 22 December press conference that the strike killed Al-Shishani Margoshvili, local sources indicate that the targeted person may have survived.³ The Commission is not aware of any statements concerning investigations by the Russian Federation into the reports of civilian casualties associated with the incident.

³ <https://ria.ru/20211222/boevik-1764921824.html>;
https://tass.ru/politika/13272779?utm_source=yxnews&utm_medium=desktop.

Annex V

Table of repatriations of foreign children and women

Repatriation of foreign children and women from SDF-run camps in North-eastern Syria (as of December 2021)¹

<i>Countries and areas</i>	<i>Repatriated Children (range)^a</i>	<i>Countries and areas</i>	<i>Repatriated Women (range)^a</i>
Kazakhstan, Uzbekistan ^d	201–500	N/A	201–500
Russian Federation ^d	101–200	Kazakhstan, Uzbekistan	101–200
Kosovo ²	51–100	N/A	51–100
France, Germany	26–50	N/A	26–50
Albania, Belgium, Denmark, Finland ^d , Sweden	16–25	N/A	16–25
Australia, Bosnia and Herzegovina, , North Macedonia, Norway, Sudan ^d , United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, United States of America ^d , Ukraine ^d ,	6–15	Belgium, Germany, Russian Federation, Sweden	6–15
Austria, Canada, Italy, Netherlands, Nigeria, Trinidad and Tobago, South Africa, Switzerland, State of Palestine	1–5	Afghanistan, Albania, Denmark, Finland ^d , Netherlands, North Macedonia, Norway, Sudan, United States of America, Ukraine	1–5
Indonesia, Morocco ^e , Tajikistan	TBD ^b	Morocco ^e	TBD ^b
Afghanistan, Algeria ^f , Azerbaijan, Bangladesh, China, Egypt ^f , Estonia ^f , Georgia, India, Iran, Kyrgyzstan, Lebanon, Libya, Malaysia, Maldives, , Pakistan, Philippines, Poland, Portugal, Romania ^f , Saudi Arabia ^f , Senegal, Serbia, Somalia, Tunisia, Turkey, Viet Nam ^f , Yemen	None ^c	Algeria ^f , Australia, Austria, Azerbaijan, Bangladesh, Bosnia and Herzegovina, Canada, China, Egypt ^f , Estonia ^f , France, Georgia, India, Indonesia, Iran, Italy, Kyrgyzstan, Lebanon, Libya, Malaysia, Maldives, Nigeria, Pakistan, Philippines, Poland, Portugal, Romania ^f , Saudi Arabia ^f , Senegal, Serbia, Somalia, South Africa, Switzerland, Tajikistan, Trinidad and Tobago, Tunisia, Turkey, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Viet Nam ^f , Yemen, State of Palestine, Kosovo	None ^c

^a Figures are based on information submitted by States in response to communications by United Nations Special Procedures (<https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments>), submissions to the Commission (see footnote 4), and a compilation of open source data by the United Nations (until 31 December 2021).

^b Repatriations have reportedly occurred, without indication of the number of individuals.

^c The countries listed here are those for which the Commission received information that citizens were held and for whom there is no indication of any repatriation.

^d Based on an average value due to differing information between sources.

^e Eight individuals were reportedly repatriated, without specification as to the number of children and women.

^f According to information submitted by States in response to communications by United Nations Special Procedures (<https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments>), the national authorities have no indication as to the presence of citizens in Northeast Syria, or are still trying to determine such presence.

¹ This table does not reflect the repatriation of Iraqi nationals, who form the largest group of foreigners in North-eastern Syria.

² References to Kosovo shall be understood to be in the context of Security Council resolution 1244 (1999).

Annex VI

Correspondence with the Government of the Syrian Arab Republic

UNITED NATIONS



NATIONS UNIES

Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic

PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND

• WEB : www.ohchr.org/coisyrria • TEL: +1-22-9179542 • FAX: +41-22-9179007 • E-MAIL: coisyrria@ohchr.org

Established pursuant to United Nations Human Rights Council Resolution S-17/1 (2011) and extended by resolutions 19/22 (2012), 21/26 (2012), 22/24 (2013), 23/23 (2014), 28/20 (2015), 31/17 (2016), 34/26 (2017), 37/29 (2018), 40/17 (2019) and decision 43/115 (2020)

REFERENCE: COISYRIA/42/2021

The Secretariat of the United Nations Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic presents its compliments to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office at Geneva and specialized institutions, and has the honour to refer to Human Rights Council resolutions S-17/1 establishing the Commission and 46/22, extending its mandate until 31 March 2022.

The Commission takes this opportunity to thank the Permanent Mission for your Government's past assistance in furtherance of its mandate. In the same spirit, it requests your Government's assistance should there be information available to share regarding incidents or events impacting the human rights of persons in the Syrian Arab Republic that could aid ongoing investigations.

At present, the Commission seeks information on human rights violations and abuses in light of its upcoming mandated report to the Human Rights Council session in March 2022, which will cover events between 1 July 2021 and 31 December 2021.

In this regard, the Commission requests any information your Government may be able to share regarding the incidents listed in the Annex I to this note, which allegedly occurred in Aleppo, Damascus, Dar'a, Idlib, Hama, Homs, Quneitra and Aleppo Governorates during this time period.

Furthermore, the Commission would welcome information concerning attacks and shelling by armed groups and other armed actors entailing civilian casualties (in addition to the information provided on the aforementioned incidents). The Commission has taken note of the information regarding civilians killed and injured provided in the identical letters from the Permanent Representative of the Syrian Arab Republic to the United Nations addressed to the Secretary-General and the President of the Security Council dated 11 May 2021 and 9 June 2021, and would much appreciate further details on the related specific incidents.

Moreover, with respect to human rights related to housing, land and property, the Commission kindly seeks information regarding agricultural land auctions in Hama and Deir-Eiz-Zor.

According to information received, on 12 July 2021, following an announcement by the governor of Hama, auctions took place of private pistachio tree land in the governorate of Hama. Auctions were also announced to be held in Latmin, Latamena, al-Qism al-Haraji, al-Hamra; in Taybeh al-Imam, Maardes, Kawakab, Maan, Qasr al-Mukharam, Kafir Zeita, al-Hamamiyat on July 13, 2021, and Murik and Lahaya on July 14, 2021. According to the announcement, any person wishing to bid for the auctioned land was obliged to pay a deposit of 70,000 SYP. Preliminary information indicated that the auctioned lands are the property of displaced owners who were not informed and did not approve the auctioning of their land.

Further, in November and December 2021, at least 15 auctions were reportedly announced in several Hama localities - such as Murawid, an a-Kafat (25 November 2021) - by the farming associations of the concerned villages.

Meanwhile in Deir-Eiz-Zor, on 28 August 2021, the governor of Aleppo Fadil Najjar officially announced the auction of "abandoned and vacant land" in Deir-Eiz-Zor governorate. The auctions were announced to be held between 7 and 17 September 2021 and organized by committees created by decision 5129 of 12 July 2021. Preliminary information indicate that lands belonging to

owners - who were displaced and therefore not present in Deir-Eiz-Zor – were being auctioned without their approval.

Lastly, information available to the Commission indicates that in July 2021, in Hama and Deir-ez-Zour governorates, official committees created by order of the governor, for example order (4/10)2/7/3980 of 19/06/2021 in Mahrada district, were allegedly tasked with listing names of owners of “vacant” land as well as their surface and estimated production, across the two governorates. According to the information received, owners defined as “not present”, “outside the country”, “armed man” or located “in Idlib countryside” would not be able to intercede to prevent their land from being confiscated.

The Commission would much appreciate further clarification and information regarding the above-mentioned auctions, as well as the role of the subcommittees that were created in July 2021. In particular the Commission would welcome information regarding any efforts to contact, inform or permit the original landowners to have a role in these proceedings.

Furthermore, with respect the situation in Yarmouk Camp, the Commission has received information regarding announcements indicating that displaced families from Yarmouk Camp would be allowed to return to the camp in autumn 2021, on certain conditions. The Commission would be interested in knowing the detailed process by which candidates to return can obtain the necessary approval, as well as the documents recognized by the competent authorities as sufficient to prove ownership. The Commission would also be interested in knowing if the ability to return will be extended to the displaced who have not managed to complete the removal of their property rubbles by 5 October 2021, and for those whose property does not meet sufficient construction safety conditions.

In addition, regarding the situation in Dar’a Governorate, the Commission received information that since 24 August 2021, 79 persons have reportedly been transported from Dar’a Al-Balad on buses by pro-government forces through the crossing point of Abu Zindeen, a major crossing point located at the front line in the northern Aleppo province. Among them were civilians, including women, elderly and children. Detailed information regarding the decision or agreement to transfer the individuals concerned would be much appreciated.

The Commission would also appreciate information regarding the 21 October 2021 statement by the Ministry of Justice on the alleged sentencing to death by the counter-terrorism court on 20 October 2021 of 24 people under terrorism laws following their alleged involvement in wildfires in north-west Syria in 2020. In addition, 11 individuals were allegedly sentenced to indefinite forced labour, and four individuals (including five adolescents) to forced labour for between 10 and 12 years. In particular, the Commission would welcome information on the identity of those convicted, information about how or where they were executed and information on steps taken to ensure full access to defence counsel for the accused during the alleged trials.

Lastly, the Commission kindly reiterates its request for information on measures to prevent or investigate any known alleged detention related violations and abuses as well as practical steps taken to increase human rights protections for current or former detainees and their families. For this purpose, please see the attached standard questionnaire (which the Commission previously shared in its note verbale numbered COISYRIA/32/2020 of 16 October 2020).

In order for the information to be received and processed ahead of its next reporting obligations, the Commission would kindly request that any inputs be received by 3 January 2022. We remain ready to discuss the most appropriate means by which to obtain the above information, including through meetings or briefings.

The Commission also takes this opportunity to reiterate its request for access to the territory of the Syrian Arab Republic to fulfil its mandate, including to facilitate dialogue in relation to

requests such as contained in the present communication. The Commission further seeks to engage your Government on modalities for access to areas of the Syrian Arab Republic currently outside of Government control. For any questions regarding the details of this request or opportunities to collaborate, please contact the Secretariat, at ohchr-coisyrria@ohchr.org.

The Secretariat of the Commission of Inquiry avails itself of the opportunity to renew to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic the assurances of its highest consideration.

Geneva, 30 November 2021



L.A.

Permanent Mission of the Syrian Arab Republic
to the United Nations Office at Geneva and specialized institutions

Annex I

List of alleged incidents on which the Commission requests information for its upcoming mandated report to the Human Rights Council session in March 2022

The Commission requests information on the following incidents for its upcoming mandated report to the Human Rights Council session in March 2022:

Incidents allegedly occurring in Idlib and Hama Governorates:

- On 3 July 2021, in Baloyun, Balshoon and Iblin villages, Idlib governorate, artillery shelling allegedly led to the death of nine civilians: five individuals from the same family, including three children in Iblin, two children in Balioou and two girls in Balshoun. The use of guided munitions, possibly Krasnopol or equivalent weapon systems, is alleged in this incident.
- On 17 July 2021, in Sarja village, Idlib governorate, an alleged ground-based attack impacted a house killing six civilians, including three children and injuring six others.
- On 17 July 2021, in in Eshem village, Idlib governorate, alleged artillery shelling impacted a house killing at least eight civilians, including three girls, one boy and four women. Nine other civilians were wounded, including one elderly man. The use of guided munitions, possibly Krasnopol or equivalent weapon systems, is alleged in this incident.
- On 22 July 2021, in Iblin, Idlib governorate, alleged artillery shelling led to the death of at least seven civilians from one family, including four children. The use of guided munitions, possibly Krasnopol or equivalent weapon systems, is alleged in this incident.
- On 7 August 2021, in Qastoun town, Hama governorate, alleged artillery shelling led to the death of four children and wounded five others from the same family.
- On 19 August 2021, in Balshoun, Idlib governorate, alleged artillery shelling impacted three houses leading to the death of four children and a woman, and injuring two children. The use of guided munitions, possibly Krasnopol or equivalent weapon systems, is alleged in this incident.
- On 20 August 2021, in Kansafra, Idlib governorate, alleged artillery shelling led to the death of four siblings and injured two others civilians. The use of guided munitions, possibly Krasnopol or equivalent weapon systems, is also alleged in this incident.
- On 2 September 2021, in Furaykah village, Idlib governorate, a ground-based attack allegedly killed a girl.
- On 7 September 2021, in Idlib town, Idlib governorate, alleged artillery shelling led to the death of four civilians and injured 15 others. The same day, in Maarat Misrin town, alleged airstrike led to the injury of four children and two women.
- On 8 September 2021, in Mar'yan (Mareian) village, Idlib governorate, alleged artillery shelling led to the death of a woman and seriously wounded her child. The use of guided munitions, possibly Krasnopol or equivalent weapon systems, is alleged in this incident.
- On 19 September 2021, in Al-Kafir village, Idlib governorate, alleged artillery shelling led to the death of a child and injured a woman.
- On 1 October 2021, in Batitiyah village, Idlib governorate, artillery shelling allegedly impacted the area near an informal IDP leading to the death of a woman, injured a child and another woman.

- On 20 October 2021, in Ariha town, Idlib governorate, an alleged ground-based attack led to the death of 13 civilians and at least 19 wounded. The attack also reportedly impacted main roads, a school and market area.
- On 27 October 2021, in Termanin town, Idlib governorate, alleged artillery shelling impacted an IDP camp leading to the death of one child and injured 5 others: 4 children and a woman.
- On 11 November 2021, in Maarat Misreen, Idlib governorate, alleged airstrikes impacted a house and a poultry farms leading to the death of five civilians, including three children and injured eight others most of them from the same family.

Incidents allegedly occurring in Aleppo Governorate:

- On 11 October 2021, in Afrin town, Aleppo governorate, at around mid-day, a vehicle exploded near Al Hall market, near Kawa Roundabout. It reportedly caused the death of more than five civilians as well as members of the Military Police in Afrin. At least 22 were injured.
- On 11 October 2021, in Al Dabas village (south of Jarablus), Aleppo governorate, as result of a shelling attack on a civilian house, one man and one woman were killed and other six were injured. Information obtained by the Commission suggests that the attack came from areas under the control of the “Syrian Democratic Forces” (SDF).
- On 15 November 2021, in Kafr Nawan, western Aleppo, alleged artillery shelling impacted a house leading to the death of a woman and her child. Five other family members were injured: the victim’s four children and her husband.
- On 19 November 19, 2021, in Afrin town, Aleppo governorate, in the evening, several shells struck the town, resulting in at least three civilians deaths and dozens of injuries. Civilian infrastructure was also damaged. Information obtained by the Commission suggests that the attack came from areas under the control of the “Syrian Democratic Forces” (SDF) and the Government of Syria forces.

Incidents allegedly occurring in Dar’a, Quneitra, Homs and Damascus Governorates:

- On 24 June 2021, in Dar’a Al-Balad, south of Dar’a City, all but one crossing point into the area were allegedly closed by pro-government forces, restricting freedom of movement and severely hindering access to essential items and services, in connection with a process in which the surrendering of weapons by number of individuals was demanded. Allegedly, on 27 July, an offensive ensued, entailing shelling and the closing of all crossing points. During the subsequent two months encirclement of Dar’a Al-Balad, pro-government forces shelling of the area and other restive towns resulted in multiple civilian casualties and injuries, widespread destruction of civilian buildings and infrastructure, and causing mass displacement. Targets hit included the Al-Mansour Mosque in Hay Al-Bhar as well as the only remaining health clinic operating in the encircled area since 24 June 2021. While one civilian passage was intermittently open for pedestrians, forces positioned there reportedly demanding large sums of money to let civilians through. Moreover, private properties were allegedly looted by forces, who were also stationed in immediate proximity of civilian objects.
- On 7 July 2021, al-Motaya village was allegedly raided by members of the Fifth Division, who allegedly destroyed property and set a number of civilian houses on fire. At least 36 men were detained and held in Busra al-Sham. While some were later released, at least one was brought to a hospital in Dar’a where he later died, allegedly as a result of torture.

- On 29 July 2021, pro-government forces allegedly carried out a ground attack on residential areas in Jasim town (western Dar'a), killing one 16-year-old boy, and leading to at least one injury.
- On 29 July 2021, a minor died as a result of an attack by unknown perpetrators in Dar'a Al-Mahatta.
- On 29 July 2021, at around 1:30 pm., pro-government forces allegedly carried out an attack that struck one house in al-Hay al-Awsat neighbourhood in Yadoudah town, killing three children and injuring one woman, as well as two other children, including one boy (brother of the three children killed).
- On 29 July 2021, the Dar'a National Hospital was subjected to shelling, with Government forces and armed groups accusing each other for having carried out the attack.
- In the morning of on the 26 August 2021, pro-government forces allegedly shelled a residence in Tafas, Dara governorate, killing one woman.
- On 29 of August 2021, alleged shelling in the areas of Dar'a Al-Balad and Masakeen Jileen resulted in the death of two civilian men and one woman respectively.
- On 24 August a civilian man was shot around al-Saraya checkpoint in Dar'a al-Balad.
- On 16 October 2021, in Ain El Tinneh village, Quneitra governorate, former Member in the Syrian Parliament Mr. Medhat Saleh, originally from the village of Madelshams, was allegedly shot and killed by sniper fire in front of his house. No other casualties were reported.
- On 20 October 2021, between 6:30a.m and 7:00a.m in Jisr Al-Rais area, central Damascus, at least 14 individuals were killed when a Military Institution for Housing minivan was allegedly struck by an improvised exploding device in central Damascus.
- On 24 November 2021, on the Tripoli road west of Homs city, Homs governorate, two civilians were killed and six members of the Syrian armed forces injured in an alleged air strike near a fuel station.

For each of the incidents above, the Commission requests the following information, while cognizant that the information requested may relate to sensitive security and military information:

- Acknowledgment of involvement in any of the above incidents, and in relation to those, detailed information on precautionary measures aimed at ensuring that military sensitive areas are located far away from residential and civilian areas and other measures taken to avoid or minimize civilian harm in each operation.
- Any available overflight and/or operational strike records for the dates and locations of each incident.
- Satellite, surveillance or other imagery for each target and for both pre- and post-operations review and analysis.
- Information on internal investigations, reviews, or other process evaluating the compliance of each incident with international humanitarian law and your forces' applicable rules of engagement, and if so, whether any such reviews resulted in disciplinary or criminal proceedings against particular individuals or revisions or amendments to rules of engagement or other internal procedures to increase civilian protection.

UNITED NATIONS



NATIONS UNIES

Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic

PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
 • WEB : www.ohchr.org/coisyrria • TEL: +41-22-9179542 • FAX: +41-22-9179007 • E-MAIL: coisyrria@ohchr.org

Established pursuant to United Nations Human Rights Council Resolution S-17/1 (2011) and extended by resolutions 19/22 (2012), 21/26 (2012), 22/24 (2013), 25/23 (2014), 28/20 (2015), 31/17 (2016), 34/26 (2017), 37/29 (2018), 40/17 (2019) and 43/28 (2020)

REFERENCE: COISYRIA/39/2020

LIST OF QUESTIONS FOR EACH DUTY-BEARER OR PARTY WITH REGARD TO THE SITUATION OF IMPRISONMENT AND DETENTION IN THE SYRIAN ARAB REPUBLIC SINCE MARCH 2011:

The United Nations Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic (hereinafter the Commission) would appreciate receiving information with regard to the situation of imprisonment and detention in the Syrian Arab Republic, including key detention-related recurrent human rights concerns since March 2011, for the purposes of its upcoming special report on detention. This report was requested by the UN Human Rights Council in its resolutions 44/21 of 17 July 2020 and 45/L.45 of 2 October 2020, and mandated to cover *inter alia*:

- detention-related violations and abuses such as extrajudicial killings, torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment, enforced disappearance, and other human rights violations and abuses suffered by persons unlawfully or arbitrarily deprived of their liberty including sexual and gender-based violence;
- the particular vulnerabilities of children in detention;
- access to detention facilities for medical services and monitoring bodies;
- information concerning detainees to their families; and
- justice for those arbitrarily detained.

While the Commission understands that some of the information requested relates to sensitive security information, we would greatly appreciate any information possible on these matters to aid in our task of undertaking a comprehensive inquiry.

In particular, the Commission would appreciate receiving:

Legal framework applicable to detention in the Syrian Arab Republic since March 2011:

1. Information concerning legislation, policies, directives, orders or other instruments concerning the administration and management of detention facilities and detention conditions, including amendments or modifications since March 2011.
2. Information on legislation, policies, directives, orders or other measures regarding safeguards for detainees, including to (i) be informed of the charges against them and of their rights; (ii) have prompt access to a lawyer; (iii) notify a relative or other person of their choice of their arrest; (iv) be brought promptly before a judge.
3. Information concerning legislation, policies, directives, orders or other instruments related to complaints systems and accountability for allegations of abuses in places of detention.

Statistics on detention-related violations or abuses since March 2011:

4. Annual statistical data per year - disaggregated by sex, ethnic/national origin, and age category (under 18, 18-65, over 65 years of age) - on the number of pre-trial detainees and convicted prisoners and the occupancy rate at all places of detention that you operate or control inside the Syrian Arab Republic, including:
 - a. The name, location, size (in terms of detainee capacity and square meters) of each place of detention, including specialised detention facilities (e.g., juvenile detention centres, women's detention centres, medical facilities with the capacity to hold detainees).
 - b. Number of persons held in relation to political or security crimes, including terrorism-related offenses and offenses related to violations of the laws of war, versus persons detained for 'ordinary' crimes.

5. Annual statistical data per year regarding persons released from detention and the total length of time detained upon release, disaggregated by age, gender, and pre-trial or post-conviction status.
 - a. As a subset of the total number of persons released from detention, the number of persons released on the basis of amnesties adopted between March 2011 and the present.
6. Annual statistical data per year regarding deaths in custody, and information on the manner in which those deaths were investigated.
7. Annual statistical data per year regarding transfers or extraditions of detainees or prisoners from the territory of the Syrian Arab Republic to other locations.
8. Information regarding children in detention, whether such detention has been used as a measure of last resort and limited to the shortest possible period, and measures taken to ensure that juveniles are separated from adults in all places of detention.

Prevention of detention-related violations or abuses:

9. Information regarding measures taken or foreseen to prevent detention-related abuses or violations by your authorities/forces, including through guidance or inspections.
10. Information concerning access to detention facilities provided to monitoring bodies (such as civil society organizations, the UN or the ICRC) to undertake independent visits.
11. Information concerning access to detention facilities provided for medical services.
12. Information concerning contact with and access to detainees for their families.
13. Information concerning measures taken to ensure respect for the principle of inadmissibility of evidence obtained through torture and ill-treatment.

Investigation of detention-related violations or abuses; redress and support for victims:

14. Information concerning investigations carried out into the detention-related violations or abuses that were allegedly committed by your authorities/forces, to hold the perpetrators to account.
15. Information on remedies available to victims of detention-related violations or abuses committed by your authorities/forces.
16. Information on what protection and support mechanisms are in place for victims of detention-related violations or abuses (including legal, medical or psychosocial assistance).
17. Information on any measures adopted to encourage victims to safely report allegations of such violations or abuses.
18. Annual statistical data since March 2011 on the number of complaints, investigations, prosecutions, convictions and sentences imposed in cases of detention-related violations and abuses.

Other:

19. Information regarding measures taken to implement recommendations made with respect to detention by the Commission of Inquiry¹, other UN human rights mechanisms or other relevant bodies since March 2011.

¹ The Commission's reports are all accessible on www.ohchr.org/coisyrria (under documentation), with the recommendations usually listed last, in bold. By way of example, in its most recent report (A/HRC/45/31) the Commission *inter alia* recommended all parties to close all makeshift and temporary places of detention; improve health conditions and ensure prisoner releases in the wake of the COVID-19 pandemic; cease torture and other cruel treatment including sexual violence in places of detention; take measures to reveal the fates of those detained and establish an effective channel of communication with families; and facilitate unfettered access for independent humanitarian, protection and human rights organizations to places of confinement or detention.